

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إرهاب بلدان كرامة الإنسان



منتدى المنافسة العربي الخامس، الجمهورية التونسية

23-22 أيار/مايو 2024

موقنيك دو لأك، تونس

جدول المحتويات

- 2..... الخلفية
- 3..... مواضيع النقاش
- 1 (1) الكلمات الافتتاحية والملاحظات
- 2 (2) الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة
- 5 (3) الجلسة الأولى: نشر ثقافة المنافسة في المنطقة العربية وتحليل التحديات أمام سلطات المنافسة الصغيرة والناشئة
- 7 (4) الجلسة الثانية: التضافر والتعاون بين سلطات المنافسة في المنطقة العربية
- 10 (5) الجلسة الثالثة: سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في المنطقة العربية
- 13 (6) الجلسة الرابعة: دور سلطات المنافسة في تعزيز الحياد التنافسي
- 16 (7) الجلسة الختامية: سبيل المضي قدماً لتعزيز المنافسة في المنطقة العربية
- 20 (7) جدول الاعمال
- 22

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إرهاب بلدان كرامة الإنسان



١. خلفية

اليوم الاربعاء الموافق 22 ايار/مايو 2024، انطلقت اعمال منتدى المنافسة العربي الخامس في تونس، الجمهورية التونسية. تم تنظيم المنتدى من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بالتعاون مع مجلس المنافسة في تونس ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، ومفوضية المنافسة للكوميسا.

بحضور ورعاية معالي السيدة كلثوم رجب قزاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات، تونس، افتتح منتدى المنافسة العربي الخامس في فندق موفنبيك دو لاك في تونس، والذي امتد على مدة يومين. وبالإضافة إلى معالي السيدة كلثوم، ضم المنتدى كل من السيد حسان القيزاني، رئيس مجلس المنافسة التونسي، السيد طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، السيد فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والسيد ويلارد مويمبا، الرئيس والمدير التنفيذي، مفوضية المنافسة للكوميسا.

بالإضافة الى ذلك، شاهدة الكلمات الافتتاحية للمنتدى المشاركة الافتراضية للسيدة ريبيكا غرينسبان، الامينة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).

يهدف منتدى المنافسة العربي الخامس إلى تحقيق تأثير كبير على النمو الاقتصادي والحوكمة في المنطقة العربية. ويتيح الى خلق قناة مشتركة لتقديم المعارف وأفضل الممارسات في مجال المنافسة، وتيسير التنسيق والتعاون بشأن المنافسة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. ويستفيد خبراء هيئات المنافسة في الدول الأعضاء من التعلّم بين الأقران بناءً على دراسات الحالة الدولية وأفضل الممارسات التي يقدمها نظراؤهم من مختلف البلدان.

شهد المنتدى مشاركة ممثلين من سلطات المنافسة العربية والدولية، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وطنيين ودوليين، الذين شاركوا في المنتدى سواءً حضورياً وافتراضياً.

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



II. مواضيع النقاش

*ملاحظة: جميع العروض لمنتدى المنافسة العربي الخامس موجودة على: [موقع المنتدى](#)

1) الكلمات الافتتاحية والملاحظات

استهلت السيدة كلثوم رجب قزاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات في تونس، الجلسة الافتتاحية لمنتدى المنافسة العربي الخامس بالترحيب بجميع الحاضرين للمشاركة في فعاليات هذا المحفل الهام، كما أعربت عن شكرها وامتنانها للإسكوا والأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومفوضية المنافسة في الكوميسا التي تبذل جهوداً كبرى في سبيل نشر ثقافة المنافسة في المنطقة العربية. وأشارت الى أن استضافة تونس لهذا المنتدى لم تكن صدفة بل تعكس اهتماماً متزايداً بالمنافسة العادلة كضابط هام لتحسين السوق وكعامل أساسي في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية ورفاه المستهلك وإكثار أمثل لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي. وأشارت الى أن المنافسة الشفافة والعادلة خيار تبنته تونس منذ التسعينات وهي لا تزال الى اليوم تدعم هذا الخيار من خلال الدور الذي تعمل به وزارة التجارة وتنمية الصادرات لرصد شتى المخالفات بقواعد المنافسة في السوق ورفع الدعاوي بحقها الى مجلس المنافسة، والذي يمثل هيئة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي مما يجعلها تتسم بالحياد والاستقلالية. ثم أشارت الى أن أعمال هذا المنتدى تمثل فرصة للاستماع الى آراء الخبراء والمختصين وتبادل الخبرات والتجارب بين سلطات المنافسة للدول العربية وستكون لا ريب منطلقاً لأطلاق توصيات من شأنها تعزيز سياسة المنافسة واندماجها في المنطقة العربية. وأشارت في نهاية حديثها الى أننا اليوم نعيش تحديات كبرى فرضتها مخلفات جائحة كورونا والصراعات التي جعلت هاجس الدول، خاصة النامية، تأمين الأمن الغذائي لشعوبها والبحث عن تكتلات اقليمية و مجموعات اقتصادية، وما قد يترتب عن ذلك من عودة لتدخل الدولة في أبرز المجالات والقطاعات. وقبل الختام، هنأت الفائزين بتحدي المنافسة الطلاني بنسخته الثالثة وجددت شكرها لكل من ساهم في انعقاد هذا المنتدى، كما شكرت جميع المشاركين من خبراء وحضور شخصي أو عن بعد. واختتمت كلمتها بإعلان انطلاق أعمال منتدى المنافسة الخامس.

ثم تحدث السيد حسان القيزاني، رئيس مجلس المنافسة التونسي، الذي بدأ بتحية جميع الحاضرين والترحيب بهم في تونس. وقال أنه إيماناً في حق الإنسان في العيش الكريم والتنمية، يجتمع الجميع في هذا المنتدى كمنظمين ومشاركين لتحقيق هدف نبيل كرسه الفاصل 55 من ميثاق الأمم المتحدة يتمثل بتحقيق مستوى أعلى للمعيشة. كما أشار الى أنه، وبرغم اختلافات البشر، لدينا جميعاً نفس كلمة العبور وهي المنافسة. وهنا طرح سؤال ما الذي يميز المنافسة لتحظى بكل هذا الاهتمام والأولوية؟ فأشار الى ان التقدم والرفق رهينان لانفتاح الفرد على المجموعة والدولة على سائر أنحاء العالم وهو ما يتطلب تقديم تنازلات والخضوع لضوابط التعامل المشترك وفي مقدمها وضع واندماج سياسة منافسة عادلة وشفافة تسمح للكافة بالدخول الى السوق بدون تفرقة، أي على قدم المساواة، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. وأضاف أن مجتمعاتنا العربية تخطو اليوم خطوات ثابتة في مجال رصد المخالفات والتصدي لها باتباع أفضل الممارسات المنتهجة بالعالم ولا شك أن هذا لم يكن ليحصل لولا الدور الرائد للمؤسسات الراعية لهذا المنتدى الذي أبرمت اتفاق فيما بينها عام 2019 في مجال تبادل الخبرات من أجل دعم جهات المنافسة الرسمية في جميع أنحاء المنطقة لتطوير اطار المنافسة العادلة، ثم أعقبت ذلك بعقد منتدى المنافسة العربي سنوياً منذ 2020. وبفضل هذا المجهود، يتشارك مجلس المنافسة التونسي في اقامة المنتدى العربي الخامس للمنافسة. وأوضح أن هذه المنتديات شكلت ولا تزال خير وسيلة لنشر ثقافة المنافسة كما أنها منحت سلطات المنافسة فرصة لتعزيز التعاون والتنسيق في ما بينها لتبادل التجارب والخبرات لتجمع بين افضل الممارسات العالمية مع مراعاة خصوصيات المنطقة العربية. كما أعلن ان عقد هذا المنتدى في تونس، صاحبة أقدم تجربة في مجال المنافسة في الوطن العربي، كان

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



حافزاً للقيام بمراجعة شاملة لمسيرة فاقت الثلاثين سنة، ولم تمنع الأشواط الهامة التي قُطعت في مجال المنافسة من القيام بالنقد الذاتي والمراجعة الشاملة لجميع جوانب المنافسة في تونس والتي بينت ان المنافسة النزيهة والشفافة هي ممارسة قبل أن تكون نصاً، وأن مواجهة الممارسات المخالفة يجب أن تستند إلى واقع السوق الحقيقي وليس إلى الوثائق الرسمية التي قد تكون مغلوطة. وأضاف أن الخيار كان في اعتماد الأعمال الميدانية وإنشاء بنك معلومات حديث لتحليل معطيات السوق وكشف أي خلل يهدد التوازن الاقتصادي أو مصلحة المستهلك. وأكد أن هذه الأعمال تتم بالتكامل بين مجلس المنافسة ووزارة التجارة وتنمية الصادرات، مشدداً على أن حيادية المجلس واستقلالتيه هما ضمانات أساسية لتحقيق العدالة والنمو الاقتصادي. ثم قال انه سيتم الحديث أكثر عن التجربة التونسية ضمن فعاليات المنتدى، واختتم بتمني أن تتكلل أعمال المنتدى بنجاح.

ثم تحدث السيد طارق علمي، وأشار إلى أن اقتصادات المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة بسبب الحروب والصراعات المستمرة، لكن جهود الدول الأعضاء لتحقيق التنمية المستدامة مستمرة. وأشار إلى أن المنتدى العربي الخامس للمنافسة يبرز كفرصة لتعزيز التنمية وتجاوز التحديات. في هذا السياق، أعلن السيد علمي عن إصدار تقرير الإسكوا حول الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في الدول العربية 2023، الذي يضم فصلاً مخصصاً لسياسة المنافسة، وعن إطلاق بوابة التشريعات العربية الإلكترونية كمرجع للأطر التشريعية المتعلقة ببيئة الأعمال. وأشاد بالتقدم المحرز في سياسة المنافسة في المنطقة، حيث يشير تقرير الإسكوا إلى ارتفاع متوسط تقييم المنافسة من "متوسط" في 2020 إلى "متطور" في 2023، وذلك بفضل الإصلاحات التشريعية في ثمان دول عربية. كما نوه بجهود سلطات المنافسة في إنفاذ القوانين وتطوير استراتيجيات نشر ثقافة المنافسة وأشار إلى أهمية وجود هيئات مستقلة للمنافسة في جميع الدول العربية. ورغم التقدم، أفاد السيد علمي أنه ما زال هناك تحديات ملحة تتعلق بالشفافية وتعريف مفاهيم المنافسة بدقة، والإعفاءات التي تعرقل فعالية التشريعات، ومشكلات الشركات المملوكة للدولة. وشدد هنا على الحاجة لتعزيز الأطر المؤسسية وآليات الإنفاذ واستخدام التكنولوجيا للكشف عن الممارسات المخلة بالمنافسة. ثم أشار إلى أن المنتدى سيُركز هذا العام على مناصرة المنافسة ونشر ثقافتها، وأهمية تبني منهج نشط لتعزيز المنافسة الاقتصادية وخلق مناخ من المنافسة الحرة. واختتم السيد علمي كلمته بشكر الحضور والشركاء على مساهماتهم في إنجاح المنتدى.

ثم أشارت السيدة ريبيكا غرينسبان، الأمانة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى أن مبادرة المنتدى العربي للمنافسة، التي بدأت قبل خمس سنوات بتنظيم مشترك بين الأونكتاد، الإسكوا، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، قد أثبتت قيمتها من خلال استمرارها في ظل الأزمات المتعددة. وأكدت على أن هذا المنتدى يستمر ليس بالرغم من هذه الأزمات، بل لأن هذه الأزمات تتطلب حلولاً متعددة، ومن بينها سياسة المنافسة. وأوضحت أن الأسواق التنافسية تحمي الفئات الأضعف وتضمن توفر السلع الأساسية بأسعار معقولة، وتشجع الابتكار، وتكسر القيود الاقتصادية التي تقيد الفرص. كما شددت على أن المنتدى العربي للمنافسة ليس مجرد حديث، بل هو عمل فعلي. وأكدت التزام الأونكتاد بقيادة هذا العمل من خلال مبادرات متعددة تشمل البحث المخصص، والتعاون مع مراكز تدريب سياسات المنافسة في مصر وتونس، والاجتماعات الدولية التي تناقش قضايا الأسواق الرقمية والحد من الفقر والسيطرة على عمليات الاندماج. وذكرت أن الدول العربية، وخاصة مصر، تلعب دوراً رائداً في هذه النقاشات. وفي ختام كلمتها، أشارت المتحدث إلى أن التحديات كبيرة، لكن العزيمة أكبر. وأكدت أن المنتدى هو شهادة على الإيمان القوي بقوة التعاون لتحسين الحياة. ودعت الجميع إلى تجديد التزامهم بالعمل معاً لبناء أطر سياسات تنافسية تحقق تكافؤ الفرص، وتحمي الأضعف، وتخلق فرصاً للجميع، مؤكدة أن الأسواق التنافسية يمكن أن تكون منارة للاستقرار والتنمية المستدامة في ظل عالم يتزايد فيه عدم اليقين.

أما السيد فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد أشار إلى أنه وفي تأمل للرحلة التي بدأت قبل خمس سنوات عندما لم يكن هناك منصة إقليمية للمنافسة، نرى الآن العديد من الشبكات الإقليمية والتعاونات الثنائية في هذا المجال. وقال إن موضوع تعزيز التوعية بالمنافسة يتماشى مع الفكرة التي تشير إلى أن وكالات المنافسة يجب أن تتجاوز مجرد تطبيق قانون المنافسة؛ بل يجب أن تشارك في صياغة السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على هيكل السوق،

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



وسلوك الأعمال، والأداء الاقتصادي. هذه المشاركة ضرورية لأن هذه الوكالات، من خلال أنشطتها التنفيذية، تمتلك فهماً عميقاً لكيفية عمل الأسواق. ويعد هذا الدور مهم بشكل خاص في البلدان النامية التي تشهد تحولات اقتصادية وتنظيمية كبيرة. كما أشار أنه يجب على سلطات المنافسة ألا تُعطي سياسة المنافسة، بل تراجع وتقدم المشورة بشأن اللوائح، وتقدم تحسينات على كيفية عمل الأسواق، وتدافع عن أهمية المنافسة لأصحاب المصلحة. وأضاف أن التوعية الناجحة تتطلب استقلالية وكالات المنافسة وتوافر الموارد الكافية، مما يمكنها من اتخاذ قرارات مستقلة بناءً على تحليل اقتصادي دقيق. كما يجب عليها موازنة مواردها بين التنفيذ والتوعية، مع إعطاء الأولوية للإجراءات التي لها أكبر تأثير. وتابع معتبراً أن مصداقية الوكالة تعتمد على جهود متعددة الجوانب، بما في ذلك تثقيف الجمهور حول فوائد المنافسة، خاصة في المناطق التي لا توجد فيها ثقافة طبيعية للمنافسة. وأشار إلى أن إجراءات التنفيذ التي تسلط الضوء على إخفاقات المنافسة تُكملها جهود التوعية التي تعزز فهماً عميقاً لفوائد المنافسة بين جميع أصحاب المصلحة. واختتم السيد جيني بفكرتين: إن تطبيق القانون الفعال وحده غير كافٍ. السياسات التمكينية – مثل تحرير التجارة والاستثمار، والإصلاح التنظيمي، وسياسات المستهلك والصناعة، وتدابير مكافحة الفساد في المشتريات العامة، وإطار الحياد التنافسي – ضرورية أيضاً. علاوة على ذلك، تزدهر المنافسة عندما يقارن المستهلكون الأسعار والجودة، ويكافئون الشركات التي تلبى احتياجاتهم بشكل أفضل. لذلك، فإن تثقيف المستهلكين حول الغرض من المنافسة وفوائدها وقانون المنافسة أمر بالغ الأهمية، مما يبرز أهمية التوعية بالمنافسة.

أشار السيد ويلارد مومبا، الرئيس والمدير التنفيذي لمفوضية المنافسة للكوميسا إلى أن المفوضية تقدّر الشراكة مع الإسكوا ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس المنافسة في تونس، لعقد هذا المنتدى. وأضاف أنه في عام 2023، وقعت الإسكوا مع المفوضية مذكرة تفاهم لتعزيز المنافسة في المنطقة العربية، من خلال بناء القدرات والتوعية لتعزيز المنافسة العادلة. ثم قال أن المفوضية تقدّر الفرصة لمشاركة خبراتها في تنظيم المنافسة وحماية المستهلك، والجهود والأنشطة في التوعية بين منطقة الكوميسا والمنطقة العربية، بدعم وحدة البحث والسياسات والتوعية. المنطقة الكوميسا موجّهة بمعاهدة الكوميسا، حيث سبع عشرة دولة من الدول الأعضاء لها قوانين ومؤسسات للمنافسة، كما لفت إلى أن المفوضية تضي في تعزيز التعاون مع مجالس المنافسة في ليبيا والسودان وتونس والمنطقة بأسرها، مع الدعم المتقدم للصومال للمشاركة في المنتدى العربي الخامس للمنافسة، والتقدير للتعاون مع الدول الأعضاء العربية في التحقيقات وتقييم الاندماجات، والاعتراف بالتعديلات الأخيرة على نظام الاندماجات المصري. وختم بالتزام دعم جهود التعاون مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة لجعل هذه الجهود حقيقة، مع الاعتراف بأهمية التعاون الفعال في الأسواق سريعة التطور.

(2) الجلسة الخاصة: الشباب العربي في المنافسة

بعد انتهاء الجلسة الأولى، انطلقت الجلسة الخاصة بتحدي المنافسة الطلابي، حيث ألقى السيدة نتالي خالد كلمة قدمت فيها لمحة عن التحدي. أوضحت السيدة نتالي أهمية سياسة المنافسة في تعزيز سوق عادلة وتنافسية، وتحفيز ريادة الأعمال والتطوير المهني من خلال برامج التعليم والتدريب، مما دفع الإسكوا إلى إطلاق مبادرة الشباب العربي في المنافسة في منتدى المنافسة العربي الثالث عام 2022. وبيّنت أن التحدي يهدف إلى حث الطلاب الجامعيين على صياغة أوراق بحثية تتعلق بموضوع المنتدى بهدف إشراكهم وزيادة وعيهم بسياسة المنافسة. أشارت السيدة نتالي إلى نجاح النسختين السابقتين في عمان والسعودية، وأعلنت عن النسخة الثالثة التي تركز على نشر ثقافة المنافسة والتي تُنظمها الإسكوا بالتعاون مع مجلس المنافسة التونسي، مستهدفة طلاب الجامعات في تونس لتقديم أوراق بحثية حول الدعوة ونشر ثقافة المنافسة وأثرها على الأسواق وأهميتها في ضمان سوق تنافسية. بعد تقييم الأوراق البحثية من قبل لجنة التحكيم بناءً على مصفوفة التقييم التي قامت بعرضها، أشارت السيدة نتالي إلى الأوراق الفائزة بالمركزين الأول والثاني ودعت كل فريق إلى تقديم عرض موجز أمام المشاركين في المنتدى. يُذكر أن أول فريق ينتسب إلى كلية الحقوق في جامعة قرطاج بينما الفريق الثاني إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة سوسة.

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



تضمنت المجموعة الأولى كل من آمنة بن صغير، سامية العرفاوي، عزة القاسمي، ملاك غديرة، ويسرى حملاوي من جامعة قرطاج، كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية. بدأت المجموعة بتقديم شكرها لجميع الحاضرين والمنظمين، وخاصة مجلس المنافسة التونسي والإسكوا، معبرين عن حماسهم لتقديم الورقة البحثية حول "التعهد التلقائي كآلية دائمة لنجاعة الوظيفة القضائية ونشر ثقافة المنافسة". أوضحت المجموعة أن اختيار موضوع الدراسة لم يكن سهلاً نظراً لتعقيد مسألة نشر ثقافة المنافسة. تناولت الورقة حالتين هامتين بتفاصيل دقيقة. الحالة الأولى تتعلق بشركة "أوريدو" وشركة "سبلوندور" في قطاع وكالات السفر والاتصالات، حيث قام المجلس بالتدخل لوضع حد لاتفاق كان من شأنه إغلاق السوق بشكل غير قانوني. هذا الاتفاق بين الشركتين كان من الممكن أن يحد من المنافسة ويخلق احتكراً غير عادل في السوق، مما دفع مجلس المنافسة إلى التدخل باستخدام آلية التعهد التلقائي لوقف هذه الممارسات وحماية السوق والمستهلكين من آثارها السلبية. أما الحالة الثانية فكانت تتعلق بقطاع المصحات الخاصة وقرار الغرفة النقابية الوطنية للمصحات الخاصة برفع تعريفات بعض الخدمات الصحية وتغيير صيغ احتسابها. هذا القرار أثار تساؤلات حول إمكانية اعتبار قطاع الصحة معاملة تجارية بحتة وكيفية تأثير ذلك على المستهلكين، خاصة المضمونين الاجتماعيين الذين يعتمدون على هذه الخدمات الصحية. مجلس المنافسة التونسي اعتبر أن هذا القرار ينتهك مبدأ تيسير النفاذ للعلاج ومخالفة للاتفاقية القطاعية بين الصندوق الوطني للتأمين على المرض والغرفة النقابية للمصحات، بالإضافة إلى انتهاكه لمقتضيات قانون المنافسة. لذا، اعتُبر تدخل المجلس ضرورياً لحماية حقوق المستهلكين وضمان توفير الخدمات الصحية بأسعار معقولة. وفي نهاية العرض، قدمت المجموعة توصيات لتعزيز كفاءة مجلس المنافسة، منها إنشاء دائرة استئنافية صلبة، دعم مؤسسة التعهد التلقائي بالموارد البشرية اللازمة، وتكثيف المنتديات والملتقيات في جميع القطاعات. واختتمت بالتأكيد على أهمية استمرار الجهود لتعزيز المنافسة العادلة وحماية المستهلكين، مع التشديد على ضرورة التطوير والتغيير المستمر لضمان بيئة تنافسية نزيهة وعادلة.

ثم قدمت السيدة نتالي الفريق الثاني المؤلف من الطالبات إسرائي، منتهى الفقيه، و دينا المجذوب من كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة، واللاتي قمن بتقديم عرض حول "الممارسات الاحتكارية وتحديات نشر ثقافة المنافسة". بدأت المجموعة بتقديم الشكر للمنظمين وتعريف أعضاء الفريق، مشيرة إلى أهمية نشر ثقافة المنافسة في حماية الاقتصاد والمستهلكين. أوضحت المجموعة أن نشر ثقافة المنافسة يلعب دوراً حاسماً في تثقيف صانعي السياسات والمؤسسات والمستهلكين، ومنع ظهور الحواجز أمام الدخول إلى السوق، مما يعزز العدالة والتنمية والابتكار. أشارت المجموعة إلى أن تونس كانت أول دولة عربية تقن المنافسة عام 1991 وأول دولة تؤسس مجلس المنافسة عام 1995. استعرضت الدراسة أيضاً قوانين المنافسة في بعض الدول العربية مثل القانون السعودي رقم 75 لسنة 2019 والقانون المصري رقم 175 لسنة 2022. وركزت الدراسة على قضية حديثة في مصر تتعلق بقطاع الزي المدرسي، حيث ثبتت مخالفة أربع مدارس لقواعد المنافسة من خلال بيع الزي المدرسي كحزمة واحدة وإجبار التعامل مع مزود معين دون الآخرين، مما أضر بالمستهلكين والسوق. هذه الممارسات الاحتكارية تضمنت عدم السماح ببيع كل قطعة على حدة، وعدم الإفصاح عن مواصفات الزي المدرسي للأولياء والمزودين، وتقييد حرية اختيار الموردين. قدمت المجموعة عدة توصيات للحد من الممارسات الاحتكارية، منها احترام مبدأ الشفافية وإعلام المستهلك بخصائص المنتجات وأسعارها، وتشديد تطبيق قوانين المنافسة وفرض عقوبات صارمة على الممارسات غير المشروعة، وتوجيه جهود التوعية من خلال مجالس المنافسة العربية والدولية. واختتمت المجموعة بالتأكيد على أهمية استمرار الجهود للحد من الممارسات الاحتكارية ونشر ثقافة المنافسة بصورة أفضل وأوسع.

بعد تقديم عروض الطلاب، شكرت السيدة نتالي الطالبات على مشاركتهن، مشيرة إلى أن الجميع، سواء كانوا مشاركين أو فائزين، هم فائزون في هذا التحدي. فالفوز الحقيقي هو اكتساب المزيد من الخبرة والمعرفة في مجال المنافسة، الذي سيفيد الجميع في المستقبل المهني والأكاديمي. وأكدت على مواصلة الجهود في نشر ثقافة المنافسة وتعزيز المناصرة للمنافسة بين الشباب العربي لتحقيق الأهداف المرجوة. ثم تمت الفوز لجميع الطالبات قبل أن تطلب من السيدة لمياء عبروق رئيسة ديوان وزيرة التجارة وتنمية الصادرات في تونس، والأستاذ الدكتور حسان القيزاني رئيس مجلس المنافسة التونسي، والأستاذ الدكتور طارق العالمي رئيس مجموعة الحكومة ودرء النزاعات في الإسكوا للتقدم للمنصة لتكريم الفائزين. وختمت بإعلان الفائزات بالمركز الأول من فريق جامعة قرطاج، كلية العلوم القانونية

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



والسياسية والاجتماعية بتونس: آمنة بن صغير، سامية العرفاوي، عزة القاصمي، ملاك غديرة، ويسرى حملاوي. وفي المركز الثاني، فريق كلية الحقوق والعلوم السياسية بسوسة: منتهى الفقيه، إسرائي، ودينا المجدوب.

3) الجلسة الأولى: نشر ثقافة المنافسة في المنطقة العربية وتحليل التحديات أمام سلطات المنافسة الصغيرة والناشئة

ترأس الجلسة الأولى السيد محمد منصر، النائب الثاني للرئيس، مجلس المنافسة التونسي.

وبداً بتعريف ثقافة المنافسة، وهي تجربة تؤدي إلى زيادة الوعي في مجال المنافسة. أشار إلى أن نشر هذه الثقافة وتعزيزها يعد عملاً جوهرياً في تهيئة البيئة التنافسية من خلال إعادة تشكيل وعي الأطراف في السوق، مما يساهم في خلق أسواق تنافسية. وأكد على أهمية دور المواطن في مراقبة وتسجيل المخالفات والتصدي للممارسات غير النزيهة من خلال الإبلاغ والتوعية. كما أشاد بالدور الفعال للمؤسسات الأكاديمية والإعلامية وغيرها في نشر ثقافة المنافسة. ستتعمق النقاشات في هذه الجلسة حول دور سلطات المنافسة في العالم العربي في مواجهة التحديات، حيث نصت التشريعات على أن نشر ثقافة المنافسة هو مهمة أساسية لهيئات المنافسة.

افتتح الجلسة السيد محمد شيخ رحو، مقرر عام، مجلس المنافسة التونسي، وبدأ مداخلته بعرض دور مجلس المنافسة في نشر ثقافة المنافسة، حيث أشار إلى القناعة الراسخة بأن دور هيئات المنافسة لا يجب أن يقتصر على تطبيق قانون المنافسة ومكافحة الممارسات التي تخل بها، بل يجب أن يشمل الدفاع عن حرية المنافسة، والدعوة إلى تفعيلها وحمايتها، والمساهمة في وضع السياسة الاقتصادية أو سياسة المنافسة. فالالاقتصاد التنافسي ضروري لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز رفاهية المستهلك، كما أن الأسواق التنافسية تعد العامل الرئيسي لجذب الاستثمارات، وتنمية القدرات الإنتاجية، وتعزيز الصادرات، وخلق فرص العمل. وثم قدم الإطار القانوني المنظم للتوعية ونشر ثقافة المنافسة، حيث يُطلب من المجلس إعداد تقرير سنوي عن نشاطه، ويتضمن هذا التقرير التوصيات الرامية إلى تحسين السير التنافسي للأسواق. ثم تناول آليات تدخل مجلس المنافسة والجمهور المستهدف، وهم الأجهزة الحكومية، والناشطين الاقتصاديين، والمجتمع المدني، والعامة بما في ذلك وسائل الإعلام، والمؤسسات الجامعية والتعليمية والأكاديمية، مشيراً أن للمجلس العديد من الآليات المتاحة لنشر وتعزيز الوعي بأهمية المنافسة، أبرزها التواصل مع الجهات الحكومية من خلال وظيفته الاستشارية، والتواصل مع المهتمين بموضوع المنافسة والعامة عبر أنشطة التوعية والتثقيف، والتعريف بقانون المنافسة ومجلس المنافسة ومهام حماية المنافسة. ثم عرض الأستاذ محمد الدراسات القطاعية ودورها في نشر ثقافة المنافسة، وسلط الضوء أيضاً على دور المجلس في أنشطة التوعية والتثقيف والتواصل مع المحيط، مستهدفاً المحيط الجامعي والأكاديمي، الفاعلين الاقتصاديين والمهنيين، الهيئات الأخرى، والصحافة والإعلام. اختتم السيد محمد مداخلته بالإشارة إلى النتائج المحققة التي تعكس دور المجلس، والخطة المستقبلية للمجلس.

ثم تحدثت السيدة ماريان مكمانوس، مستشارة أولى، برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP)، مكتب المستشار العام في وزارة التجارة الأمريكية، وبدأت مداخلتها وسلطت السيدة مكمانوس الضوء على دور المساعدة الفنية التي يقدمها برنامج تطوير القانون التجاري لسلطات المنافسة الإقليمية، في إطار برنامج تطوير القانون التجاري. بدأت بتعريف برنامج تطوير القانون التجاري وأهدافه، موضحة أنه جزء من مكتب السكرتير في وزارة التجارة الأمريكية، ومهمته تعزيز البيئة القانونية العالمية للأعمال. يقدم برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP)، الذي تأسس عام 1992، المساعدة الفنية القانونية نيابة عن وزارة التجارة الأمريكية إلى البلدان التي تمر بمراحل انتقالية أو تتعافى من الصراعات. يهدف برنامج تطوير القانون التجاري إلى زيادة القدرة الفنية للحكومات وكيانات القطاع الخاص، وتعزيز بيئات الأعمال الجاذبة لخلق بيئة تجارية قوية تعزز الأمن الوطني، والوصول إلى الأسواق، وسيادة القانون، والممارسات التجارية العادلة. ثم ذكرت أن برنامج تطوير القانون التجاري يعمل في أكثر من 60 دولة، مع التركيز على منع ومعاينة السلوك المناهض للمنافسة في المشتريات

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



العامة، حيث تنفق الحكومات 15-20٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على البنية التحتية والخدمات الحيوية مثل الطرق والجسور والصحة / الصرف الصحي، تكنولوجيا المعلومات. ثم حددت السيدة مكماتوس المخاطر الأساسية المرتبطة بالسلوك المناهض للمنافسة، بما في ذلك مخاطر الأداء، والمخاطر المالية، والمخاطر الاقتصادية، ومخاطر الأمن القومي. واختتمت عرضها بمناقشة تأثير برنامج تطوير القانون التجاري، والذي يتضمن تقديم أفضل الممارسات للكشف عن التلاعب في العطاءات وغيرها من الممارسات التواطئية التي تشوه المنافسة في المشتريات العامة والتحقيق فيها ومعاينة ومقاضاة التلاعب في العطاءات، كما توفر أيضًا مخططًا لسلطات المنافسة المحلية لتصميم وتنفيذ تقنيات التحقيق والإنفاذ لمكافحة التلاعب في العطاءات، وتشجيع التعاون وتبادل المعلومات بين المسؤولين عن إنفاذ قوانين المنافسة والمشتريات المحلية لاكتشاف الممارسات التواطئية ومنعها بشكل أفضل طوال دورة المشتريات.

أما المداخلة التالية فكانت للسيدة ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية ومسؤولة الشؤون الاقتصادية في الإسكوا. بدأت بتعريف نشر ثقافة المنافسة وأهميتها، مسطرة الضوء على دورها الحاسم في تعزيز السوق من خلال التأثير الاستراتيجي على السياسات واللوائح والجهات الخاصة والعامة. وأوضحت أن نشر ثقافة المنافسة يتطلب جهودًا لتعزيز بيئة تنافسية بوسائل غير إنفاذية، مثل تكوين شراكات مع الكيانات الحكومية والخاصة، وزيادة الوعي العام حول مزايا المنافسة، وتحديد وإزالة الحواجز أمام المنافسة. أشارت السيدة ناتالي إلى أن أبرز النشاطات لنشر ثقافة المنافسة تشمل تقييم وتحديد قضايا نشر ثقافة المنافسة، تحديد أصحاب المصلحة واختيار الأدوات اللازمة، صياغة المبادئ التوجيهية، وعقد الندوات والمؤتمرات وغيرها. ثم ناقشت الأركان الأربعة لعمل الإسكوا في مجال نشر ثقافة المنافسة، وهي دعم الحوار العربي-العربي، تدعيم وتطوير الأطر التشريعية، تعزيز وبناء القدرات، ونشر المعرفة. اختتمت السيدة ناتالي مداخلتها باستعراض المبادرات والأنشطة المستقبلية التي تخطط الإسكوا لتنفيذها بهدف تعزيز ثقافة المنافسة في المنطقة العربية، مثل تنفيذ أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك الدورات التدريبية وورش العمل، وتقديم الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء لتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وضمان تطبيقها بطريقة تعزز المنافسة العادلة. كما تحدثت عن إطلاق مبادرات جديدة تهدف إلى تمكين الشباب العربي وزيادة وعيهم في مجال قوانين وسياسات المنافسة، ودمج مواد سياسة المنافسة في المناهج الأكاديمية، وتطوير الأبحاث والدراسات في مجال المنافسة، مع متابعة وتقييم الإصلاحات التشريعية والتنظيمية.

وتم تحدث السيد سعيد كشيدة، خبير في شؤون المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بدأ بعرض دور منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دعم الدعوة للمنافسة في المنطقة العربية، ولمحة عامة عن حالة نشر ثقافة المنافسة في المنطقة. وتبادل الأفكار من اتجاهات المنافسة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مشيرًا إلى أنه على الرغم من زيادة دراسات السوق في معظم المناطق، إلا أن متوسط العدد في الولايات القضائية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يظل مستقرًا عند ثلاث دراسات سنويًا. وفي المقابل، أجرت المنطقة العربية متوسط دراسة سوقية واحدة سنويًا في عام 2022، وهو ما يعتبر منخفضًا. ويعود هذا العدد المنخفض في المقام الأول إلى تحديين رئيسيين: الميزانية والموارد البشرية، والتفويض والسلطات. ثم سلط الضوء على عدة أدوات للدعوة، بما في ذلك أداة التواصل (الصحافة والمواقع الإلكترونية)، والشفافية (التقارير السنوية، والمبادئ التوجيهية، والمنشورات)، ودراسات المنافسة (دراسات السوق، وتقييمات المنافسة، والتحليل المسبق واللاحق)، واستعراضات النظراء، واتفاقات التعاون. وشدد على عمل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في مجال الدعوة ومجموعات الأدوات اللازمة لتحديد العوائق، مثل دليل دراسات السوق لسلطات المنافسة، ومجموعة أدوات تقييم المنافسة، ومجموعة أدوات الحياد التنافسي. وأوضح السيد سعيد تأثير تقييمات المنافسة بمثال من تونس، حيث تمت مراجعة 163 نصًا من التشريعات، وتم تحديد 447 عائقًا أمام المنافسة، وتم تقديم 351 توصية لإزالة الأضرار التنافسية. وأدى تنفيذ التوصيات المختارة إلى تحقيق فوائد اقتصادية تصل إلى 1.4 مليار دينار تونسي. واختتم السيد سعيد عرضه بتسليط الضوء على مبادرات الدعوة الأخيرة الأخرى، بما في ذلك يوم المنافسة، ودراسة السوق حول الخدمات المصرفية للأفراد، وتطوير المبادئ التوجيهية للمنافسة والكتاب التمهيدي للقضاة.

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



اما المداخلة الأخيرة فكانت للسيد خوان لويس كروسيليني، رئيس قسم بناء القدرات والخدمات الاستشارية، فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدأ مداخلته بالقول إن منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) نشطت في معالجة قضايا المنافسة وتعزيز التكامل الإقليمي من خلال تحسين سياسات المنافسة والمستهلكين من عام 2015 إلى عام 2018، مستهدفة سبعة بلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتشمل أهداف هذه المبادرة سياسة المنافسة الفعالة وإنفاذ القانون، والحياد التنافسي، وإشراك القطاع الخاص، والتساهل والامتثال للمنافسة، والبعد الجنساني، والتعاون الإقليمي. وفي إطار برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أنشأ الأونكتاد مركزين إقليميين للتدريب على المنافسة في تونس العاصمة، تونس (2016)، والقاهرة، مصر (2018). ثم سلط الضوء على أنشطة الأمم المتحدة الأخيرة في مجال التجارة والتنمية مع دول عربية محددة. وفي المغرب، عقد الأونكتاد، بالتعاون مع مجلس المنافسة المغربي، مؤتمراً دولياً حول الاستدامة في نوفمبر 2023. وناقش السيد خوان لويس الأنشطة الأخيرة الأخرى ذات الصلة، مثل فريق العمل المعني بالكرتلات عبر الحدود والندوة عبر الإنترنت حول قوانين المنافسة ونهج السياسات تجاه المنصات والنظم الإيكولوجية الرقمية. وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت النسخة الثانية من الدورة التدريبية عبر الإنترنت بشأن التفاعل بين سياسة المنافسة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. واختتم السيد خوان لويس عرضه بتسليط الضوء على أحدث منشورات البحث والتحليل التي تصدرها الأونكتاد والاجتماعات المقبلة بشأن قوانين وسياسات المنافسة. وتشمل هذه الاجتماعات الدورة الثانية والعشرين لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (5-3 يوليو/تموز) والاجتماع الخامس عشر لمنصة الشراكة البحثية (3 يوليو/تموز).

مداخلات الدول الاعضاء

السيد محمد أبو حيدر، مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة، لبنان: أشار أنه لا يمكن فصل المنافسة عن حقوق ورفة المستهلك، فمند اندلاع بعض التوترات على المستوى الجيوسياسية في المنطقة وزيادة حدة التشنجات وتدني القدرة الشرائية عند المواطنين، فبتنا أمام حلاً واحداً وهو حماية المستهلك. ففي علم الاقتصاد المنافسة وحدها تحدد سياسات السوق وسياسات العرض والطلب وتصحيح الأسعار والسوق يصبح نفسه. قمنا بوزارة الاقتصاد والتجارة وبدعم من الإسكوا بقراءة ومراجعة قانون المنافسة في لبنان. ففي بلد مثل لبنان يعتمد على 80% من الاستيراد ووجود الكار ثلاث، فالمنافسة وحدها تصحح الأسعار حيث لا تنفع زيادة عدد المراقبين، فبحضور 22000 نقطة بيع في لبنان من الصعب ضابط الأسعار. ونحن بصدد تشكيل هيئة منافسة مستقلة عن الدولة، وأعطينا حضور مميز للسلطة الرقابية والقضائية والتعليمية والتربوية، على أن تتولى وزارة الاقتصاد مفوض الحكومة لا غير. وفي لبنان كم قانون المنافسة بنزع الحماية عن الوكالات الحصرية. وعلى أمل مد جسور التعاون بيننا وبين الدول لجذب استثمارات اقتصادية للبلد.

السيد جميل زايد، مدير إدارة المنافسة، المملكة الأردنية الهاشمية: سلط الضوء على التجربة الأردنية، مشيراً أنه في البداية كان هناك تركيز على ورش العمل واساليب التوعية للقطاع الخاص والأكاديميين للتعريف بقانون المنافسة. لكن في مراحل متقدمة أصبح التركيز على دور المنافسة في توعية الجهات الحكومية لمراعاة مبدأ المنافسة عند اتخاذ القرارات، والتركيز على وجود تدريب للهيئات القطاعية المعنية بالقطاعات والجهات المعنية بالعطاءات الحكومية. وعملت مديرية المنافسة من خلال وزارة الصناعة والتجارة بوضع اتفاقيات تعاون بينها وبين هيئة تنظيمية. وبلورت وعي لدى الحكومة بأهمية المنافسة، فالدور الاستشاري للمديرية هو أن تكون القرارات الحكومية متوائمة مع قانون المنافسة. وأشار إلى أهمية القطاعية في تعزيز عمل القطاعات المعنية.

السيد بشير السماري، خبير في المنافسة، وزارة الاقتصاد، الإمارات العربية المتحدة: حيث شارك تجربة الإمارات، مشيراً أن السنة الماضية كانت حافلة بالإنجازات حيث تم إصدار قانون منافسة جديد في الدولة منذ سبتمبر 2023. وأشار أن نظام الحكم في الإمارات

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



هو فدرالي وأبرز ما جاء في هذا القانون هو تشريك الحكومة المحلية بشأن القرارات المتعلقة بالمنافسة، مما يساعد في تعزيز التوعية ونشر ثقافة المنافسة.

السيدة وجدان عمار، مديرة مجلس المنافسة، جمهورية السودان: اشارت إلى أهمية المنافسة والدعوة في المنافسة، ويجب توعية المجتمع توعية كاملة في المنافسة، ودعت سلطات المنافسة لاستهداف جميع القطاعات. اشارت أن الأسواق في السودان عانت في الوضع الحالي من الأسعار العالية جداً، ومن هذا المنطلق قامت الحكومة باستخدام قانون المنافسة وقامت بتوعية التجار والمواطنين للحد من الأسعار المفرطة في السلع. واستخدام قانون المنافسة وحماية المستهلك في تحديد أسعار السلع للمواطنين المتضررين. ويدأ أبرزت بعض التحديات التي تواجه سلطات المنافسة في المنافسة وهي عدم وجود الميزانية، والكوادر التدريبية، والدعم الحكومي.

السيدة اخلاص محمد الامين محمد، مدير ادارة التخطيط والسياسات، وزارة التجارة والتموين، جمهورية السودان: وتحدثت عن أجندة نشر ثقافة المنافسة من خلال دعم الطلاب والشباب في مجال نشر ثقافة المنافسة. واشارت إلى الية أخرى وهي التعاون العربي مما يعزز التعاون بين الدول العربية في مجال المنافسة من خلال تبادل الخبرات، وتشجيع الحكومات أن تكون شريكة في نشر ثقافة المنافسة. فنشر ثقافة المنافسة على المستوى المحلي والعربي يتطلب توعية وتدريب وتحفيز الأفراد والمجتمعات المشاركة من خلال تنظيم المسابقات وتعزيز التعاون العربي في هذا المجال.

(4) الجلسة الثانية: التضافر والتعاون بين سلطات المنافسة في المنطقة العربية

ترأس الجلسة الثانية الدكتور طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، الإسكوا.

أشار أن في هذه الجلسة سوف يتناول الخبراء طرح مواضيع تتعلق بالمخاوف المرتبطة بالمنافسة جراء المعاملات العابرة للحدود وتأثيرها على تكامل الاقتصاد الإقليمي ودور التشريعات المنسقة في اعتماد المبادئ الأساسية للمنافسة لخلق فرص متكافئة للشركات في جميع أنحاء مناطق الدول العربية ولتسهيل التعاون بين سلطات المنافسة والجهود التعاونية بين الدول العربية لمعالجة هذه المخاوف.

افتتح الجلسة الدكتور فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حيث بدأ بالإشارة إلى بعض الأفكار حول العلاقة بين التقارب والتعاون حيث أنهما مرتبطان. تعتبر قوانين المنافسة إقليمية بطريقتين، أولاً تتمتع سلطة المنافسة بصلاحيه القضاء على الممارسات المانعة للمنافسة في أراضيها، وثانياً يمكنها استخدام صلاحياتها أثناء التحقيق في مناطق أخرى. وذكر أن جميع البلدان التي لديها قانون للمنافسة تشترك في شيئين على الأقل، أحدهما أساسي لمبدأ اقتصاد السوق وضرورة وجود منافسة لضمان عمل الأسواق بشكل جيد. وسلط الدكتور جيني الضوء على الاختلافات بين الدول عندما يتعلق الأمر باعتماد قانون، حيث أن كل دولة لها تقاليدها وأساليبها الخاصة. كما ذكر أن الأسواق لها أبعاد دولية، والأسواق الوطنية مترابطة من خلال التجارة والاستثمار والتكنولوجيا، مما يعني أن ممارسة الأعمال التجارية في دولة ما يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على السوق في دولة أخرى، وعلى سلطة المنافسة في الدولة المتضررة. علاوة على ذلك، فإن تدويل الأسواق يقلل من قدرة سلطة المنافسة على ممارسة سيادتها المحلية. وشدد الدكتور جيني على أنه من أجل تحقيق التعاون، يجب أن يكون لدينا تقارب في القوانين، وذكر أن المنظمات الدولية تدفع بأجندة التقارب لجعل التعاون الدولي أسهل بين البلدان. واختتم الدكتور جيني مداخلة بتوضيح شروط التعاون كالتقارب في الجوهر والإجراءات، والحوافز والالتزامات للتعاون، وتوافر وسائل التعاون، مع التركيز على نوعين من التعاون هما التعاون الطوعي والتعاون الإلزامي.

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



وتم تحدث الدكتور ويلارد مويمبا، الرئيس والمدير التنفيذي لمفوضية المنافسة، الكوميسا، بدأ مداخلته بالقول إنه لا يوجد طريقة واحدة تناسب الجميع، ولا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع، ويجب أن ننظر إلى المبادئ التي من شأنها أن تساعد في تطوير مثل هذه الأنظمة المتناسكة والفعالة. إن منتدى المنافسة العربي هو البداية، فهو يجمعنا لتبادل الأفكار، والتعلم من الآخرين، ومعرفة كيف يمكن تنفيذ ذلك في مناطق اختصاصنا. كما أشار الدكتور مويمبا إلى أهمية الالتزام والمتابعة وتنفيذ التوصيات ونقاط المناقشة. وأشار إلى ضرورة قيام المسؤولين بتحديد البلدان التي يمكنها أن تقود الطريق، حيث ينبغي أن يكون هناك من يذكر بالأشياء التي يتعين القيام بها. في الكوميسا، كان لدينا دول تقوم بالقيادة حيث كانت بعض الدول تتابع دائماً كل ما تمت مناقشته لئتم تنفيذه. وذكر أنه من المهم للغاية أن تعمل البلدان معاً للتصدي للكارتلالات والكشف عن آفارا ومحاكماتها. ومن خلال تجربة الكوميسا، أشار الدكتور مويمبا إلى أنه من المهم جداً أن تكون هناك أنشطة للدعوة على المستويات الوطنية. وكذلك بناء كادر من الخبراء والكفاءات في هيئات المنافسة. واختتم الدكتور مويمبا مداخلته بتسليط الضوء على بعض التحديات التي يمكن مواجهتها مثل: مقاومة بعض أصحاب المصلحة، وقضايا الحياد التنافسي.

ثم تحدثت السيدة ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية، مسؤولية الشؤون الاقتصادية، الإسكوا، سلطة الضوء على أهمية قوانين المنافسة في تعزيز التعاون بين هيئات المنافسة العربية. وأوضحت أن التعاون بين سلطات المنافسة في الدول العربية يعد أمراً حيوياً لتعزيز ثقافة المنافسة العادلة في المنطقة، حيث يساهم في تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين الدول. من خلال العمل المشترك، يمكن لهيئات المنافسة معالجة انتهاكات المنافسة العابرة للحدود بشكل أكثر فعالية وإنشاء نهج موحد وقوي للحفاظ على نزاهة السوق وحماية المستهلكين. وأشارت إلى أن سلطات المنافسة في الدول العربية انتهجت التعاون الرسمي وغير الرسمي، وتناولت أطر التعاون الرسمية في العالم العربي، مثل قانون منافسة موحد في دول مجلس التعاون الخليجي، مذكرات تعاون لعدد من الدول العربية، ومفوضية المنافسة للكوميسا. كما تطرقت إلى أطر التعاون غير الرسمية في العالم العربي، مثل المنتدى السنوي للمنافسة العربي، منتدى المنافسة العالمي، شبكة المنافسة العربية، واجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالمنافسة. وقدمت السيدة ناتالي لمحة عن تقرير الإسكوا حول الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، مشيرة إلى المنهجية المتبعة في التقرير ونتائجه. بالإضافة إلى ذلك، قدمت عرضاً عن منصة بوابة التشريعات العربية التي تعزز الإسكوا إطلاقها قريباً. واختتمت مداخلتها بتقديم بعض التوصيات لتعزيز التعاون بين سلطات المنافسة، والتي تشمل: تحديث ومواءمة قوانين المنافسة، تعزيز بناء القدرات، وضع مبادئ توجيهية مشتركة، المشاركة الدائمة في المنتديات وورش العمل، متابعة إنشاء الاتفاقيات الرسمية، إنشاء قاعدة بيانات مركزية، ومتابعة تعزيز التعاون غير الرسمي.

اما المداخلة التالية فكانت للسيدة تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بدأت مداخلتها بتسليط الضوء على مجموعة مبادئ وقواعد الأمم المتحدة بشأن المنافسة باعتبارها الصكوك الوحيدة المتفق عليها دولياً في هذا المجال، والتي توفر إطاراً للتعاون الدولي، بالإضافة إلى قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة. وشددت بعد ذلك على أن الدول الأعضاء في الأونكتاد تتمتع بالشرعية لاعتماد وتنفيذ قوانين وأطر المنافسة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة. وأشارت إلى اعتماد قوانين وسياسات المنافسة على نطاق واسع على الصعيد العالمي، بما في ذلك في المنظمات الاقتصادية الإقليمية. وسلطت الضوء على تونس، البلد المضيف للمنتدى العربي بالمنافسة، الذي اعتمد أول قانون للمنافسة في المنطقة في عام 1991 وخضع لمراجعة النظراء من قبل الأونكتاد في عام 2006. وشددت السيدة تيريزا على أهمية التعاون الثلاثي بين لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وشبكة المنافسة العربية، التي تعمل على تعزيز الثقة والتعاون بين المتعاملين مع القضايا والاقتصاديين والمحامين للتعامل مع القضايا العابرة للحدود الوطنية. وسلطت الضوء على الحاجة إلى مجموعة من السياسات العامة، لا سيما في سياق الأزمات المتعددة التي تؤثر على الأسواق الرقمية والخصوصية والاستدامة. إن التعاون، الرسمي وغير الرسمي، أمر بالغ الأهمية، لا سيما داخل المنطقة العربية، التي تشترك في لغة

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



وتاريخ وثقافة وعلاقات اقتصادية مشتركة. ثم أبرزت أهمية نشر قوانين وسياسات المنافسة من خلال نهج متعدد أصحاب المصلحة، يشمل جمعيات المستهلكين، ومنظمات الأعمال، والسلطة القضائية، والهيئات التنظيمية القطاعية، والأوساط الأكاديمية. وسلطت الضوء على إنشاء شبكة غير رسمية من الأكاديميين خلال مشروع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (2015-2018) لدعم البحث والتحليل والتدريب المتخصص للمهنيين الشباب في مجال المنافسة. وفي الختام، اختتمت السيدة تيريزا مداخلتها بالتأكيد على أنه لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع وشددت على أهمية إشراك جميع أصحاب المصلحة من أجل إنفاذ قانون المنافسة بشكل فعال وتنفيذ سياسة المنافسة المستدامة.

ثم تحدثت السيدة هيا إبراهيم العنبر، رئيسة وحدة الشراكات والعلاقات الدولية، الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية، وبدأت مداخلتها بالإشارة إلى الوضع الحالي لأجهزة وهيئات المنافسة في الوطن العربي، متطرفة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى)، التي تهدف إلى تحرير التجارة في السلع من خلال إزالة أو تخفيض التعرفة الجمركية، والحد من تطبيق الإجراءات غير الجمركية. كما تحدثت عن الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تهدف إلى التكامل الاقتصادي بين دول المجلس في مجالات تجارة السلع والخدمات والصناعة والمشتريات الحكومية. ثم تناولت شبكة المنافسة العربية، مشيرة إلى أنها تمثل منصة حيوية مخصصة لتعزيز سياسة المنافسة والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية. وأوضحت أن هذه اللجنة، التي تضم سلطات المنافسة والخبراء والباحثين وأصحاب المصلحة، تهدف إلى تعزيز المنافسة العادلة وكفاءة السوق، والمساهمة في تكامل ونمو الاقتصادات العربية. وتطرق إلى التعاون بين أجهزة وهيئات المنافسة العربية، مشيرة إلى مذكرات التعاون بين الدول العربية مثل مذكرة التعاون بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية، ومذكرة التعاون بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر، التي تغطي عدة مجالات مثل رفع الوعي، المشاريع والمبادرات، تبادل الخبرات، وتنمية القدرات. ثم أشارت إلى التقارير الدولية المتضمنة للنتائج الاقتصادية الدولية والإقليمية، مثل تقرير التنافسية العالمية، تقرير الأطر التشريعية للأعمال العربية، الكتاب السنوي للتنافسية العالمية، والتقارير والدراسات الدورية للجنة المنافسة. كما شددت على أبرز نتائج تقرير الأطر التشريعية للأعمال العربية للإسكوا. واختتمت السيدة هيا مداخلتها بعرض أبرز الحلول ومجالات التطوير، مثل تعزيز التنسيق والتعاون بين هيئات الدول العربية، تطوير الأنظمة والتشريعات المتعلقة بالمنافسة العادلة، وبناء القدرات.

اختتمت الجلسة السيد حسام الدين التويتي، مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية، وزارة التجارة وتنمية الصادرات، تونس، وبدأ مداخلته بالإشارة إلى أن تونس منخرطة في كل مبادرات التعاون ذات البعد الإقليمي والثنائي، وسياستنا كسلطة منافسة تونسية هي مواصلة الالتزام بهذا التعاون ومساندة كل المبادرات التي من شأنها تطوير التعاون بين الدول العربية وهيئات المنافسة. وفي تونس سنستكمل اتفاقية تعاون مع الكوميسا لإنفاذ قوانين المنافسة، ومن المهم جداً تفعيل هذه الاتفاقيات، حيث يجب وضع برامج تنفيذية مباشرة مع إبرام كل اتفاقية ويجب توفر الإرادة السياسية لتوفير الأليات لتطبيق الاتفاقيات وتوفير الضمانات المطلوبة. ويختتم السيد حسام مداخلته بتقديم اقتراح إطلاق هيكل إقليمي على المستوى العربي لإنفاذ قوانين المنافسة.

مداخلات الدول الاعضاء

جمال أبو فرحة، مدير المنافسة، وزارة الاقتصاد، دولة فلسطين: حيث أشار أن في فلسطين لدينا تشريع للمنافسة، وتم اعتماده وهو حالياً جاهز للتوقيع في مكتب الرئيس. وأشار أنه ساهمت عدة جهات في إنجاز هذا القانون وهو نسخة قوية. لدينا أيضاً إدارة عامة في الوزارة ونحن على علم بأهمية الاستقلالية ولكن في الظروف الحالية بدأنا من إدارة عامة داخل وزارة. أما فيما يتعلق بالتعاون العربي،

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



نحن جزء من خبراء المنافسة العرب وانجزنا القانون الاسترشادي الموحد ضمن هذا الفريق وتم إنجاز مذكرات تعاون للدول العربية. وايضاً انجزنا خطة عمل توعوية جيدة، لكن تم تأجيلها بسبب الظروف الحالية في فلسطين.

حسن أبو عبد المجيد، رئيس هيئة المنافسة، المغرب: قدم مداخلة حول المجلس المغربي بخصوص توظيف التعهدات السلوكية في إطار إهمال المسطرة التصالحية المنصوص عليها في القانون المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة. وضرورة استخدام التعهدات السلوكية كأداة مميزة لنشر ثقافة المنافسة. لقد كشف استطلاع رأي أجري سنة 2020 أن نسبة المنشأة التي تعرف بوجود مجلس وقانون المنافسة لا تتعدى 5% الأمر الذي دعا المجلس إلى شن حملة إعلامية شبه يومية للتعريف بالمجلس وادواره. وأشار إلى أن سياسة المجلس أن يكون هناك تطبيق فعال لقانون المنافسة.

5) الجلسة الثالثة: سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في المنطقة العربية

ترأست الجلسة الثالثة السيدة أكاري ياماموتو بونانفان، مسؤولة الشؤون القانونية، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

بدأت السيدة أكاري بمناقشة القضية القديمة والمستمرة المتعلقة بالتفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. وسلطت الضوء على العمل المكثف الذي قامت به الأونكتاد في هذا المجال، بما في ذلك مذكرات المعلومات الأساسية عن العلاقة بينهما والمناقشات الأخيرة في اجتماع فريق الخبراء الحكومي الدولي لعام 2023. وتدعم الأونكتاد أيضاً تحولات البلدان النامية إلى اقتصادات أكثر استدامة من خلال السياسة الصناعية. وذكرت أن سياسات المنافسة والسياسات الصناعية تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية ولكنها تختلف في الأهداف والنطاق والأساليب. وتركز سياسة المنافسة على كفاءة السوق، مما يدفع الشركات إلى أن تكون أكثر كفاءة وابتكاراً، وأن تقدم خيارات وجودة أفضل للمستهلكين. ومن ناحية أخرى، تستهدف السياسة الصناعية التنمية الصناعية والمصالح العامة بأهداف قصيرة المدى مثل التعافي الاقتصادي وتشغيل العمالة، وأهداف طويلة المدى مثل خطط التنمية الوطنية. ومع ذلك، يمكن للسياسة الصناعية في بعض الأحيان أن تعيق المنافسة عن طريق تشويه تكافؤ الفرص أو تفضيل الشركات الأقل كفاءة، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من ضعف سلطات المنافسة. وأشارت السيدة أكاري أيضاً إلى أنه حتى البلدان المتقدمة تواجه تحديات في تفاعل هذه السياسات بسبب التغيرات الاقتصادية مثل الرقمنة والتنمية المستدامة والأزمات الاقتصادية العالمية. وقد أدت هذه التحديات إلى عودة المناقشات حول التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية. وشددت على أن قوانين وسياسات المنافسة أمران حاسمان للتنمية الاقتصادية الشاملة والسياسة التجارية، وأن إعادة النظر في تفاعلها وتعاونها أمر ضروري في سياق الاتجاهات الاقتصادية الحالية. تهدف هذه الجلسة إلى تغطية حالة المنافسة والسياسات الصناعية في المنطقة العربية، وتبادل الخبرات من سلطات المنافسة المتقدمة في الولايات القضائية الأخرى، وجمع رؤى من الأوساط الأكاديمية لتحسين التفاعل والتعاون بين هذه السياسات.

افتتح الجلسة السيد وليد القاني، مقرر، مدير عام، مجلس المنافسة التونسي، بدأ بمناقشة التفاعل بين المنافسة والصناعة، مع التركيز على تأثيره على الأداء الصناعي التونسي. وأوجز السيد قاني دوافع دراسته، بدءاً من الاستراتيجية التونسية الجديدة للتصنيع والابتكار التي تم إطلاقها في يوليو 2022، والتي تسلط الضوء على الدور الحاسم للمنافسة. وشدد على أهمية فهم التفاعل بين المنافسة والصناعة قبل وضع تدابير وسياسات المنافسة. وأشار إلى أنه في حين يمكن للمجلس التونسي للمنافسة استشارة خبراء خارجيين، فإن الحفاظ على الحياد من خلال إجراء أبحاث مستقلة أمر حيوي. أولاً، قدم خلفية عن الصناعة التونسية، مسلطاً الضوء على أن الصناعة هي ثاني أكبر مساهم في النمو الاقتصادي للبلاد، مع التركيز بشكل كبير على التصنيع الموجه للتصدير، وخاصة في مجال المنسوجات والتصنيع. وأشار أيضاً إلى الأدوار الحاسمة لرأس المال الأجنبي والمحلي والتحول نحو الصناعات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا. بعد ذلك، ناقش السيد

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



قاني إطاره النموذجي لدراسة العلاقة بين المنافسة والصناعة من منظور الاقتصاد الكلي، وذلك باستخدام دالة إنتاج كوب-دوغلان الممتدة لتشمل رأس المال الأجنبي. ثم قدم دراسته التجريبية، حيث اختبر الفرضية القائلة بأن المنافسة تؤثر بشكل إيجابي على الصناعة. وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع، وجد أن المنافسة الأجنبية تؤثر بشكل إيجابي على الأداء الصناعي على المدى الطويل، في حين أن المنافسة المحلية لها تأثير سلبي. يؤثر رأس المال الأجنبي بشكل إيجابي على الأداء الصناعي، لكن الطاقة كان لها تأثير سلبي غير متوقع. وأخيراً، لخص نتائج الدراسة وشدد على أهمية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة بالنسبة للسلطات المعنية بالمنافسة. واقترح بناء نظام للرصد والتقييم لضمان أن تدخلات مجلس المنافسة التونسي توازن بشكل فعال بين إنفاذ قانون المنافسة والأداء الصناعي. واختتم السيد قاني حديثه باقتراح منهجية تستخدم نمذجة المعادلات الهيكلية لرصد تدخلات المجلس في المجال الصناعي، مع الاعتراف بالحاجة إلى مزيد من التحسين وإدراج المتغيرات الإضافية ذات الصلة.

اما المداخلة التالية كانت للسيد محمد أبو حيدر، مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة، لبنان، سلط الضوء على السياسات الصناعية في المنطقة العربية، وسلط الضوء على ثلاث محاور، الأول نموذج اقتصادي قائم على سياسة ريعية أم على سياسة إنتاجية، وثانياً التحديات التي وجهتها المنطقة بشكل عام ولبنان بشكل خاص، وثالثاً ما مدى الارتباط بالشكل وبالمضمون السياسات الصناعية مع سياسات المنافسة. فهل نذهب إلى تحفيز قطاع الصناعة والزراعة في بلدنا لكي نتجنب الكأس المر للأمن الغذائي وكيف ندعم صناعتنا. فروسيا وأوكرانيا يشكلان 30% من صادرات القمح إلى العالم و 80% من صادرات الزيوت، بالإضافة إلى التشنجات العالمية. ففي بلد مثل لبنان قائم على 80% من الاستيراد ربما اهتز الوضع مع الواقع الاقتصادي الراهن أمنه الغذائي. فكانت الصناعة تلك الشمعة في النفق المظلم، وبتنا أمام سياسة إنتاجية، وقمنا خلال العام 2021 بتسجيل 3351 علامة تجارية في مصلحة الملكية الفكرية بوزارة الاقتصاد والتجارة، وذهبنا إلى القمح الطري، كما شاركنا في العديد من المؤتمرات والمعارض لتحفيز الصادرات وجذب العملة الصعبة إلى البلد. فباتت الصناعة خشبة الخلاص للاقتصاد اللبناني، مما أدى إلى تعدد الخيارات وينخفض الكار ثلاث والتحديات مع التطور الصناعي والابتكار والذكاء الاصطناعي. أشار الدكتور أبو حيدر إلى أن الهدف اليوم من هذا التطور خالق أسواق عمل جديدة وتوفر سياسات منافسة صحيحة ليكون هذا التطور بخدمة المستهلك.

ثم تحدثت السيدة ناتالي هارسدورف، المديرية العامة، هيئة المنافسة النمساوية، بدأة بمناقشة التفاعل الديناميكي بين السياسات الصناعية وسياسات المنافسة. وشددت على أن سياسة المنافسة السليمة أمر بالغ الأهمية لنجاح السياسة الصناعية، كما يتضح من مختلف السياقات الأوروبية. ثم تناولت عدة عوامل تدفع إلى عودة السياسات الصناعية في أوروبا، مثل الصفقة الخضراء التي تهدف إلى الانتقال إلى اقتصاد أكثر خضرة، والمخاوف بشأن اضطرابات سلسلة التوريد العالمية خلال جائحة كوفيد-19، وارتفاع أسعار الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، حفز قانون خفض التضخم الأمريكي المناقشات الأوروبية حول السياسة الصناعية. وحذرت السيدة ناتالي من السياسات الصناعية التي تخفف من قوانين المنافسة، وسلطت الضوء على مخاطر الفائزين والخاسرين الذين تختارهم الحكومة. ومن الممكن أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى سلوكيات تسعى إلى تحقيق الربح، وتركيز السوق، وإلحاق الضرر بالمستهلكين ودافعي الضرائب. وشددت على ضرورة توخي اليقظة في مواجهة قوة السوق والكار ثلاث والأسواق شديدة التركيز، وأشارت إلى زيادة تركيز الأسواق في بعض المناطق. ثم سلطت الضوء على الحالة في النمسا، من خلال التأكيد على أن السياسات الصناعية لا ينبغي أن تؤدي إلى تفاقم تركيز السوق، بل يجب أن تركز على معالجة إخفاقات السوق المحددة وتعزيز التنمية الاقتصادية، مثل الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ودعت إلى إنشاء سلطات منافسة تراقب تركيز السوق عن كثب وتتعاون مع صانعي السياسات للتخفيف من الآثار السلبية المحتملة على المنافسة. وسلطت الضوء على قيمة الاستفسارات القطاعية، التي توفر تحليلات شاملة للسوق تسترشد بها السياسات التنظيمية والصناعية. وكانت هذه الاستفسارات مفيدة في النمسا، وخاصة في قطاعات مثل البنزين والطاقة والغذاء. واختتمت السيدة ناتالي مداخلتها بالتشديد على أهمية سياسة المنافسة في جعل السياسات الصناعية التي تعزز الرفاهية والإنفاذ النشط ضد الكارتلات والرقابة اليقظة على عمليات

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الاندماج أمراً ضرورياً. ويعد التعاون مع الوكالات الحكومية الأخرى والدعوة الفعالة، مثل إصدار مبادئ توجيهية بشأن الاستدامة والرقمنة، من الاستراتيجيات الرئيسية أيضاً.

أما المداخلة التالية كانت للسيدة دينا واكد، استاذة، كلية الحقوق في جامعة Sciences Po، بدأت مداخلتها بتسليط الضوء على الطبيعة المتطورة لسياسات المنافسة والتجارة في العالم العربي والعالم، والتي تفاقمت بسبب الاضطرابات العالمية الأخيرة والحروب وجائحة كوفيد-19. وشددت على الطبيعة المرنة لقانون المنافسة، الذي يمكن تصميمه لتحقيق أهداف مختلفة تتجاوز رفاهية المستهلك والكفاءة الاقتصادية، مثل حماية البيئة، والقضاء على الفقر، وجداول أعمال التنمية الأوسع. وأشارت إلى أنه تاريخياً، استخدمت العديد من الدول الغربية سياسات حماية لتحقيق التنمية قبل الانتقال إلى أسواق أكثر تنافسية. وذكرت السيدة دينا أن البحث الذي أجرته في 50 دولة في الجنوب العالمي كشف أن معظمها تعطي الأولوية لإنفاذ المنافسة، ورفاهية المستهلك، والكفاءة الاقتصادية. ومع ذلك، هناك عدد أقل من البلدان التي تدمج أهداف السياسة الصناعية بشكل صريح. وفي العالم العربي، تركز قوانين المنافسة في الأغلب على أهداف معيارية مثل منع الممارسات المناهضة للمنافسة وتنظيم التركيز، مع التركيز بشكل محدود على السياسة الصناعية. واقترحت السيدة دينا إطاراً "للسياسة المنافسة المناسبة" الذي يوائم قانون المنافسة مع جداول أعمال التنمية. واقترحت تطبيقاً انتقائياً، مثل السماح لاتحادات التصدير بتعزيز التقدم الصناعي، على غرار السياسات التي كانت تستخدمها الدول المتقدمة في السابق. ويشجع هذا النهج الإنتاج والنمو المحليين مع موازنة الحاجة إلى المنافسة. واختتمت السيدة دينا مداخلتها بالدعوة إلى إطار سياسي يدمج السياسة الصناعية مع قانون المنافسة، مع إعطاء الأولوية للعدالة والأهداف الاجتماعية إلى جانب الكفاءة.

اختتمت الجلسة السيد فرانسوا سوتي، الرئيس التنفيذي لشركة LRACG للاستشارات، بدأ بمناقشة التقاطع بين السياسات الصناعية وسياسات المنافسة في البلدان العربية، مؤكداً على أهمية المنظورات الإقليمية والنهج المصممة خصيصاً. وأشار إلى أنه في حين تهدف كلتا السياستين إلى تحفيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر، فإن السياسات الصناعية الانتقائية التي تحايي الشركات المحلية يمكن أن تتعارض مع قوانين المنافسة ما لم تعالج إخفاقات السوق والعوامل الخارجية الإيجابية. وسلط السيد سوتي الضوء على الحاجة إلى سياسات صناعية تركز على التعليم، وخلق فرص العمل، والرعاية الصحية بأسعار معقولة، وتغير المناخ، وتطوير البنية التحتية، وإعادة توزيع الدخل. وفيما يتعلق بسياسة المنافسة، شدد على أهمية وجود أطر واضحة لمعالجة الكارتلات، وإساءة استخدام الهيمنة، ومراقبة الاندماجات، والشركات المملوكة للدولة. وأكد أيضاً على ضرورة التعاون بين سلطات المنافسة والهيئات التنظيمية القطاعية، لا سيما في مجال الاقتصاد الرقمي. وخلص السيد سوتي إلى أنه لا يوجد نموذج واحد يناسب الجميع؛ ويجب أن تكون السياسات مصممة بما يتناسب مع مرحلة التنمية في كل بلد واحتياجاته الخاصة، مع التركيز بقوة على التعاون الإقليمي.

مداخلات الدول الأعضاء

سامر سوسي، معاون الوزير لشؤون حماية المستهلك، ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، الجمهورية العربية السورية: اننا اليوم نحتاج إلى تعزيز ثقافة المنافسة ونشرها في المنطقة العربية والمساهمة في تحسين النمو الاقتصادي والحوكمة بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وكذلك تعزيز التعاون والتنسيق بين هيئة المنافسة في الدول الأعضاء في الإسكوا وتقديم رؤى قيمة لعمليات صياغة سياسات المنافسة في المنطقة العربية عن طريق الاسترشاد بأفضل الممارسات والتجارب الدولية. اليوم ومع ارتفاع أسعار السلع على المستوى العالمي والمحلي وظهر حالة من الاحتكار والتحكم بكمية ونوعيات المواد بالإضافة إلى قلة الموارد من الإنتاج الصناعي والزراعي. يجب على المجتمع الدولي العمل على تحقيق عمليات الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية التي قد تحقق العديد من المكاسب الاقتصادية إلى العالم. أما التحديات تكمن في ضرورة تفعيل المنافسة وتحدي الأسواق من جانب ضرورة حماية الصناعات من جانب آخر. وتمشياً مع ذلك اعتمدت الجمهورية العربية السورية اقتصاد السوق الاجتماعي أساساً ابتداء من عام 2004. وتم إعداد الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشر وبرنامج الاقتصادي السوري والعمل مع كافة الشركاء الاقتصاديين لضمان التقيد بممارسة المنافسة الحرة

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إرهاب بلدان كرامة الإنسان



الشفافة والعادلة من خلال تنفيذ أحكام قانون المنافسة السوري. ولكن ما تعرضت له الجمهورية العربية السورية أدت إلى ظهور عوائق وتحديات أمام تطبيق قانون المنافسة ومنع الاحتكار.

6) الجلسة الرابعة: دور سلطات المنافسة في تعزيز الحياد التنافسي

ترأس الجلسة الرابعة السيد أنطونيو كابوبيانكو، نائب رئيس قسم المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

وبدأ الجلسة بالترحيب بجميع المشاركين قبل اطلاعهم على عمل المنظمة على مدى السنوات العشر إلى خمس عشرة سنة الماضية بشأن الحياد التنافسي. وفي عرضه المقتضب، سلط الضوء على أهمية خلق فرص متكافئة لجميع الشركات، بغض النظر عن ملكية الدولة أو التنظيم أو نشاط السوق، مشيرًا إلى أن الحكومات عادت بشكل متزايد إلى الأسواق كجهات تنظيمية أو من خلال الشركات المملوكة للدولة بسبب مختلف العوامل والأزمات. وعرف الحياد التنافسي بأنه ضمان معاملة جميع المنافسين على قدم المساواة فيما يتعلق بمشاركة الدولة في السوق، وأوضح الطرق التي يمكن أن تؤدي بها الإجراءات الحكومية إلى تشويه المنافسة، مثل منح الحقوق الحصرية للشركات القائمة، واختلاف متطلبات الترخيص، وقواعد التأهيل المسبق في المشتريات لصالح مقدمي عروض معينين. كما سلط الضوء على مزايا التكلفة مثل الاقتراض الرخيص من البنوك المملوكة للدولة والعوائد السخية لشركات محددة، فضلًا عن مزايا الإيرادات مثل الدعم والمساعدات الحكومية. وشدد على توصية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن الحياد التنافسي، مع التركيز على ثلاث ركائز رئيسية: ضمان وجود إطار قانوني محايد، وتصميم تدابير الدعم بعناية، والتعويض العادل عن التزامات الخدمة العامة. وشدد على أن الأطر القانونية يجب أن تنطبق بالتساوي على جميع المشاركين في السوق، وأن قوانين المنافسة لا ينبغي أن تحايي أو تلحق الضرر بأي قطاع، وأن تدابير الدعم يجب أن تتجنب تشويه المنافسة، وأن التعويض العادل لشركات دعم السياسات يجب ألا يؤثر على القدرة التنافسية. وشجع السيد كابوبيانكو السلطات القضائية على الالتزام بتوصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والمشاركة في مراجعات النظراء، والمشاركة في المناقشات لتحسين الحياد التنافسي. وأشار إلى الجهود التي تبذلها المنظمة في مجال نشر ثقافة المنافسة، بما في ذلك تطوير مجموعة أدوات تتضمن الممارسات الجيدة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان غير الأعضاء في المنظمة. واختتم كلامه بدعوة السلطات القضائية المهمة للتواصل من أجل التعاون والدعم، ثم قدم أول متحدث في الجلسة.

افتتحت الجلسة الرابعة السيدة مريم مزغيني مالوش، خبيرة اقتصادية أولى في البنك الدولي، والتي بدأت بالإعراب عن امتنانها للمنظمين لدعوتها. وعرضت جهود البنك الدولي لتوثيق وجود الدولة في الاقتصاد من خلال قاعدة بيانات تضم الشركات التي تبلغ ملكية الدولة فيها 10% أو أكثر، مما يساعد في تقديم أدلة على مدى انتشار وتأثير ملكية الدولة على الحياد التنافسي. وذكرت أن الرسائل الرئيسية الواردة في التقرير تسلط الضوء على الوجود الكبير للشركات المملوكة للدولة، حيث تعادل إيراداتها 70٪ من الناتج المحلي الإجمالي في بعض المناطق. وأضافت أن معظم الشركات المملوكة للدولة تعمل في قطاعات تنافسية حيث يمكن للشركات الخاصة أيضًا العمل بكفاءة. وأظهر تحليل التقرير أيضًا أن الوجود الكبير للشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى تراجع ديناميكية السوق واحتمال استبعاد نمو القطاع الخاص، وهو ما يمكن أن يحد من الاستثمار الخاص ويؤثر على التحول أكثر إلى الاقتصاد الأخضر. كما وجد التقرير أن الشركات المملوكة للدولة تحصل في كثير من الأحيان على مزايا اقتصادية وتنظيمية غير متاحة للشركات الخاصة، مما يستهلك موارد الميزانية الشحيحة

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



ويؤدي إلى إزاحة الإنفاق العام البالغ الأهمية. وشددت السيدة مريم على أهمية الشفافية، مشيرة إلى أن البيانات المتعلقة بالمؤسسات المملوكة للدولة غالباً ما تكون غير كاملة، حيث أن البيانات المتعلقة بالإيرادات والتوظيف والتحويلات المالية لا تزال نادرة للغاية. لذا، فقد قدمت بيانات عن مدى انتشار ملكية الدولة في أكثر من 90 دولة حيث تتوفر لديهم البيانات والتي أظهرت إيرادات تعادل 17٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، على الرغم من أن هذا الرقم يمكن أن يرتفع للغاية في بعض البلدان. وتشير إلى أنه في بعض دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مثل مصر والأردن والمغرب وتونس، يكون وجود الشركات المملوكة للدولة ملحوظاً حتى في القطاعات التنافسية، مما يؤثر على سلسلة القيمة بأكملها. وناقشت السيدة مريم الآثار السلبية للشركات المملوكة للدولة على دخول السوق وتركزها، مع التركيز على الحاجة إلى الحياد التنافسي. وأشارت إلى أن تقرير البنك الدولي يشجع الحكومات على تقييم وجود الشركات المملوكة للدولة، وتبرير دورها في الأسواق التنافسية، وإنشاء مؤسسات تنظيمية قوية، وضمان الحياد التنافسي، وإعداد استراتيجيات التخلص التدريجي. وفي الختام، أكدت السيدة مريم على الحاجة إلى حوار بناء مع الحكومات لمعالجة المقايضات المتعلقة بوجود الشركات المملوكة للدولة وتعزيز بيئة اقتصادية أكثر تنافسية وشفافية. ودعت جميع أصحاب المصلحة إلى النظر في نتائج وتوصيات التقرير من أجل تحسين الممارسات التنظيمية والسياسات الاقتصادية.

ثم تحد السيد محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة في مصر، أوضح أنه في السنوات السابقة كانت هناك اتجاهات اقتصادية تتعلق بوجود الشركات المملوكة للدولة في قطاعات محددة وبرامج معينة، مما يعكس أهمية هذه الشركات وفائدتها للاقتصاد. واعتبر أن وجود هذه الشركات بحد ذاته ليس بالخطأ، بل يمكن أن يكون له مبررات جيدة. الفصل الحقيقي هو وجود هذه الشركات مع آليات تضمن الحياد التنافسي، وهو أمر ضروري للغاية ويجب ضبط هذه العملية على عدة محاور. المحور الأول هو وجود سياسة واضحة لملكية الدولة، حيث حددت الحكومة القطاعات التي ستظل تعمل فيها وتلك التي ستخرج منها أو تقلل تواجدها فيها. هذا الأمر يمنح القطاع الخاص يقيناً قانونياً حول القطاعات التي تعمل فيها الدولة. الشق الآخر في وثيقة ملكية الدولة، وتحديدًا في الفصل السابع، هو مفهوم الحياد التنافسي، الذي لا يقتصر على المنافسة بين القطاع الخاص والحكومة، بل يشمل أيضاً المنافسة بين الشركات الخاصة نفسها، وبالتالي هو ليس فقط محصوراً على الشركات المملوكة للدولة. أما المحددات التي يجب أن يكون فيها الحياد التنافسي فهي الحياد الضريبي، الحياد في المديونيات، الحياد التنظيمي، والحياد في المشتريات العامة. هذه هي المحاور الأربعة للحياد التنافسي. تشبه هذه المحاور المفهوم الموجود في البنك الدولي، الذي يوضح أن تدخل الدولة يمكن أن يسهل عمليات التواطؤ، يمنع دخول شركات جديدة، ويميز بين اللاعبين في السوق. يسعى جهاز حماية المنافسة المصري لتجنب هذه الأمور من خلال استراتيجياته، حيث يهدف إلى إزالة العوائق لدخول السوق، ضمان يقين قانوني، وتوفير مناخ تنافسي يعزز نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة، يخفض الأسعار، يحسن جودة المنتجات، ويعزز الكفاءة الاقتصادية. بناءً عليه، وضع جهاز حماية المنافسة استراتيجيات للأعوام 2021-2025 تهدف أيضاً إلى منع القرارات والسياسات التي تحد من المنافسة. هذا يتماشى مع رؤية مصر 2030 التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وبناء اقتصاد قوي وتنافسي. بناءً على سياسة ملكية الدولة، تم وضع أربعة محاور لاستراتيجية الحياد التنافسي. المحور الأول هو وضع تنظيم إداري داخل الدولة، المحور الثاني هو إنشاء نظام تنظيمي لمسألة الحياد التنافسي، المحور الثالث هو زيادة الوعي ونشر ثقافة المنافسة، والمحور الرابع هو وجود آلية لقياس مدى وجود الحياد التنافسي. تم إنشاء إدارة متخصصة داخل الجهاز تختص بالحياد التنافسي، تتلقى كافة البيانات والشكاوى وتضع منهجية لمعالجتها. التطور الطبيعي من وجهة نظرنا هو إنشاء إدارة متخصصة داخل جهاز حماية المنافسة تختص بسياسات الاحتكارية وأيضاً الأمور الخاصة بالحياد التنافسي. تم إنشاء هذه الإدارة ووضع منهجية لها. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء اللجنة العليا للحياد التنافسي برئاسة رئيس الوزراء وعضوية كافة وزراء المجموعة الاقتصادية ووزير العدل. جهاز حماية المنافسة هو المقرر لهذه اللجنة، ويقوم برفع الأمور للجنة العليا لتعديل الوضع وتعديل اللوائح التنفيذية لبعض القوانين، منها قانون خاص بالضرائب. أما لتجنب الشكاوى الحالية، تم عمل آليتين. الأولى هي الإرشادات الخاصة بحماية المنافسة والحياد التنافسي، وهي إرشادات تم تعميمها على كافة الوزارات والهيئات كأدلة يجب النظر فيها قبل إصدار القرارات. تم تعميم ذلك بكتاب دوري من مجلس الوزراء على كافة الهيئات

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



للالتزام بما نص عليه القانون وأخذ رأي الجهاز قبل عرض أي مشروع قانون جديد على مجلس الوزراء.. كما ركزنا على نشر ثقافة حماية المنافسة من خلال ورش العمل والتدريب لكافة الوزارات والهيئات، وتضمين مفهوم المنافسة في الجامعات والمدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. نأمل أن نرى جيلاً جديداً في المستقبل يفهم جيداً مفهوم المنافسة. وآخر شيء هو المؤشر الخاص بالحياد التنافسي الذي بناه الجهاز، ويقيس درجة المجتمع بالنظر إلى الحياد التنافسي سواء من المحاماة أو الشركات. نحن سعداء بمشاركة هذا الفكر مع الزملاء في حال رغبتهم في النظر فيه.

اما المداخلة التالية فكانت للسيد محمد أمين القابسي، قاض عدلي من تونس بالترحيب بكافة الحضور، وأشار أنه سيتحدث عن موضوع الحياد التنافسي في القانون التونسي، الذي يعكس مبدأ المساواة في المجال الاقتصادي وهو مبدأ دستوري مكرس في الفصل 19 من دستور 25 يوليو 2022. وشرح أن الحياد التنافسي يعني منح جميع المؤسسات فرصاً متكافئة دون تمييز، سواء كانت عامة أو خاصة، في تطبيق نفس القواعد القانونية. كما أوضح أن القانون التونسي يتجلى من خلال عدة مستويات تشمل الإطار القانوني المنطبق على الأسواق، والتدابير التي تعزز أداء المؤسسات، والبيئة التنظيمية. وقال أن تونس وقعت اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي في 17 يوليو 1995، وسنت قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار في 15 سبتمبر 2015، الذي يطبق على جميع المؤسسات الاقتصادية بغض النظر عن شكلها القانوني أو جنسيتها، حيث أن العبرة في تطبيق قانون المنافسة هي معيار النشاط الاقتصادي فقط. ورأى أن الدولة وضعت نظاماً قانونياً يضمن الحياد التنافسي من خلال هيئات تعديلية مستقلة مثل مجلس المنافسة، الذي يضمن المساواة بين المتنافسين في المجال الاقتصادي ويختص بنظر الدعاوى المتعلقة بالممارسات المخلة بالمنافسة، دون تمييز بين المؤسسات العامة والخاصة. كما أعطى عدد من الأمثلة التطبيقية التي تشمل إدانة مؤسسات عمومية مثل الصيدلية المركزية التي تختص ببيع وشراء وتوزيع الأدوية، وشركة اتصالات تونس المشغل التاريخي للهاتف، والصندوق الوطني للتأمين على المرض لارتكابها ممارسات مخلة بالمنافسة، حيث قضى مجلس المنافسة بإدانتها وتطبيق عقوبات عليها. ولتحقيق الحياد التنافسي، اعتبر السيد أنه لا بد من وجود استقلالية في الأجهزة التنظيمية لتعزيز الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، كما يجب أن تكون هذه الاستقلالية جزءاً من استراتيجية الدولة لضمان المساواة بين جميع الفاعلين الاقتصاديين. كما رأى أن القانون التونسي يعكس توجهاً نحو الحياد التنافسي ويتمشى مع توصيات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسنة 2021، ومجلس المنافسة لعب دوراً مهماً في تكريس هذا الحياد من خلال تطبيقه لقواعد المساواة بين مختلف المؤسسات الاقتصادية.

بعد ذلك، قدم السيد ويليام فريدمان، محامي الادعاء في شعبة مكافحة الاحتكار بوزارة العدل الأمريكية، عرضاً تقديمياً حول الحياد التنافسي في سياق قانون المنافسة الأمريكي. وأوضح أن المناقشات تركزت على الشركات المملوكة للدولة، والتي تشكل جانباً هاماً من قانون الحياد التنافسي. ومع ذلك، أشار إلى أن الشركات المملوكة للدولة نادرة في الولايات المتحدة، مما يجعل من الأهمية بمكان بالنسبة لمنظمي القطاعات في الولايات المتحدة أن يدمجوا باستمرار مبادئ الحياد التنافسي. وتابع أن تطوراً كبيراً في هذا المجال حدث في وقت مبكر من إدارة الرئيس بايدن مع الأمر التنفيذي بشأن تعزيز المنافسة في الاقتصاد الأمريكي. يعد هذا الأمر التنفيذي غير مسبوق في قانون المنافسة الأمريكي، حيث يخاطب العديد من منظمي القطاع ويجعل المنافسة أولوية في جدول أعمال كل منظم. كما أن واستناداً إلى هذا الأمر التنفيذي، تم إنشاء مجلس البيت الأبيض للمنافسة، الذي يضم رؤساء وكالات مثل وزارة الزراعة الأمريكية، ووزارة النقل، ووزارة التجارة، ووكالات المنافسة: لجنة التجارة الفيدرالية وقسم مكافحة الاحتكار بوزارة العدل. وأوضح أن المجلس يجتمع مرتين سنوياً لتقديم تقرير للرئيس حول التقدم الذي يحرزه في تعزيز المنافسة. ويشجع الأمر التنفيذي التعاون بين وكالات المنافسة ومنظمي القطاع، مما يؤدي إلى توسيع العلاقات والتدريب على سياسات المنافسة. وأضاف أنه تم وضع مذكرات تفاهم لتسهيل الاتصال غير الرسمي بين جهات الاتصال على مستوى الموظفين في الهيئات التنظيمية للقطاع وقسم مكافحة الاحتكار، وزيادة المشاركة. بالإضافة إلى ذلك، أشار

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



السيد فريدمان إلى أن الأمر التنفيذي دفع وكالات المنافسة إلى التعليق على وضع القواعد التنظيمية، والدعوة إلى اللوائح المقترحة أو ضدها بناءً على تأثيرها على المنافسة. وسلط الضوء على تعقيد قانون المشتريات في الولايات المتحدة، والذي يختلف حسب الوكالة، وناقش إنشاء القوة الضاربة للتواطؤ في المشتريات في عام 2019. وقد أعادت هذه المبادرة تنظيم كيفية مقاضاة القسم والتحقيق في التواطؤ، مما أدى إلى نتائج إيجابية، بما في ذلك العديد من الدورات التدريبية المستهدفة. واختتم بالقول إن الشركاء في الوكالات قد حددوا الأفراد المناسبين ومستوى معرفتهم بالتواطؤ، مما يسمح بإجراء تدريبات مصممة بشكل فعال. وأكد أنهم قاموا بتدريب العديد من المدعين العامين والمحققين وكانوا نشطين للغاية في ملاحقة الجرائم في السنوات القليلة الماضية.

ثم تحدث السيد تورين توفت، أحد كبار خبراء المنافسة في المفوضية الأوروبية، الذي قدم تفاصيل الإطار الشامل للاتحاد الأوروبي لضمان الحياد التنافسي. وأوضح أن الحياد التنافسي هو مبدأ أساسي في قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، ويهدف إلى توفير فرص متكافئة لجميع المشاريع في السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي. وذكر أن هذا المبدأ منصوص عليه صراحة في معاهدات الاتحاد الأوروبي، مما يسمح للدول الأعضاء بتحديد مدى ملكيتها للمشاريع. وأضاف أن قانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي ينطبق على الكيانات العاملة في الأنشطة الاقتصادية، بغض النظر عن وضعها القانوني وتمويلها. وأوضح أنه عندما تمارس الشركات المملوكة للدولة أنشطة اقتصادية مماثلة للمؤسسات الخاصة، فإنها تخضع بنفس القدر لنفس قواعد المنافسة. وتحدث عن المادة 106 من معاهدة الاتحاد الأوروبي التي توسع القوة الملزمة لقواعد المنافسة لتشمل السلطات العامة، وغالباً ما تكون بالاشتراك مع المادة 102، وتعالج تدابير الدولة التي تؤدي إلى إساءة استخدام المركز المهيمن. وضرب مثالاً يتعلق بسلوفاكيا، حيث وجدت اللجنة أن الدولة السلوفاكية احتكرت بشكل غير عادل قطاع البريد المختلط، وهو ما يتعارض مع المادتين 106 و102. وأضاف أن المادة 106 تعمل أيضاً مع المادة 101 لتنظيم تدابير الدولة التي تحفز مكافحة غير قانونية - الاتفاقيات التنافسية، كما هي الحال مع اتفاقية تحديد الأسعار لوكلاء السفر الألمان، والتي كانت محظورة بموجب أحكام مكافحة الاحتكار. وأشار أيضاً إلى وجود استثناءات للمؤسسات الموكلة إليها خدمات ذات فائدة اقتصادية عامة، وهي أنشطة لا تنتجها قوى السوق وحدها عادةً. وقال السيد توفت إن ذلك يتم تنفيذه لتحقيق المصلحة العامة وفي ظل ظروف تحددها الدولة، مثل الخدمات البريدية والنقل العام، وأن قضية ألتمارك أوضحت ذلك، حيث قامت الحكومة الإقليمية بتعويض مزود خدمة الحافلات عن الخسائر في ظل ظروف محددة لضمان المنافسة العادلة. وأضاف أن المادة 107 تحظر دعم الدولة مع استثناءات ضيقة ويجب إخطار المفوضية بمساعدات الدولة، مما يعزز الشفافية والمساءلة. ثم أوضح أن مبدأ مشغل اقتصاد السوق يقيّم المساعدات الحكومية، ويضمن أن الاستثمارات العامة تتماشى مع ظروف السوق، وإذا كانت معاملات الدولة مماثلة لما سيفعله مستثمر من القطاع الخاص، فإنها لا تعتبر مساعدات حكومية. وبخلاف ذلك، تنطبق قواعد مساعدات الدولة بالتساوي على الشركات العامة والخاصة. وذكر أيضاً أن تنظيم مساعدات الدولة يعزز القدرة التنافسية، ويتجنب إهدار الأموال العامة، ويضمن عدم استدامة الشركات غير الفعالة بشكل مصطنع، مما يعزز الكفاءة والإنتاجية والابتكار مع إعادة توجيه الأموال العامة نحو أهداف السياسة الجيدة.

اختتمت الجلسة السيدة فيتوريا تيسي، خبيرة المنافسة الأولى في هيئة المنافسة الإيطالية (ICA)، التي ناقشت السلطات المحددة للوكالة لتعزيز الحياد التنافسي. وأشارت إلى أن قانون المنافسة الإيطالي يتماشى بشكل وثيق مع القانون الأوروبي، بالإشارة إلى المادة 106 من معاهدة الاتحاد الأوروبي. تنطبق هذه المادة على مؤسسات القطاعين العام والخاص حيث تكون الدولة هي المساهم الأكبر. ويجب أن تلتزم هذه المنشآت بقواعد المنافسة ما لم يعيق ذلك مهامها المحددة. وأوضحت أن الهيئة لديها العديد من الأدوات تحت تصرفها، بما في ذلك الآراء الاستشارية بشأن التشريعات، والاستفسارات القطاعية، والتوصيات. وذكرت أن هذه الآراء توجه القوى السياسية والمشرعين، لكنها ليست إلزامية. وأوضحت أيضاً أن الهيئة تراقب مشاريع التشريعات الإقليمية للتأكد من توافقها مع القوانين الوطنية وتقدم المشورة لرئاسة مجلس الوزراء، التي يمكنها الطعن في القوانين الإقليمية أمام المحكمة الدستورية. وتابعت أنه بموجب المادة 21ب، يجوز للهيئة الطعن أمام المحاكم في التصرفات الإدارية التي تتعارض مع قانون المنافسة. يتضمن ذلك إصدار رأي إلى الإدارة العامة، وإذا لم يكن هناك امتثال خلال 60 يوماً، يتم الطعن في القانون أمام المحكمة في غضون 30 يوماً. وأضافت أن هذه القوة تبلغ نسبة

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إرهاب بلدان كرامة الإنسان



نجاحها 66%. وأوضحت أن تدخلات الهيئة تغطي قطاعات مثل المرافق العامة والكهرباء والغاز والنفايات والمياه والنقل العام والخدمات الصحية والامتيازات البحرية. وتساعد المادة 21 ب على رصد وتنفيذ إصلاحات التحرير ومعالجة قضايا مثل إجراءات تقديم العطاءات، وحواجز الدخول، واللوائح التمييزية، وإساءة استخدام الأحكام الداخلية. وأوضحت أن الهيئة طلبت في عام 2014 إصدار نظام أساسي للشركات المملوكة للقطاع العام لتقليل عددها وتبني أهداف القطاع الخاص. ويهدف هذا القانون، الذي تم اعتماده في عام 2016، إلى زيادة الكفاءة وجودة الخدمة والمنافسة. وأضافت أن الإدارات العامة لا يمكنها إنشاء أو الاحتفاظ بشركات غير ضرورية لمهامها ويجب عليها مراجعة الأسهم غير الأساسية وسحبها بشكل دوري. وذكرت السيدة تيسي التدخلات الأخيرة لـ الهيئة المنافسة الإيطالية، بما في ذلك الإجراءات المتخذة ضد Poste Italiane للسماح فقط لشركة PostePay التابعة لها ببيع عقود الطاقة في مكاتب البريد، واستثناء المنافسين. وأشارت إلى تدخل آخر هو اختيار البريد الإيطالي كمقدم خدمات بدون مناقصة عامة وطول مدة الامتياز. وسلطت الضوء أيضاً على الإجراء المتخذ ضد Roma Capitale لتخصيص خدمات النقل العام المحلية لشركة ATAC-SPA دون مناقصة بسبب عدم كفاية المبررات وضعف نتائج الإدارة السابقة. وأضافت أنه تم اتخاذ إجراءات مماثلة في منطقتي كالابريا وصقلية في عام 2023.

مداخلات الدول الأعضاء

السيد ركان العجمي، الرئيس التنفيذي لجهاز حماية المنافسة الكويتي: ناقش التزام الكويت بالتعلم من الشركاء الاستراتيجيين والمنظمات الدولية، مسلطاً الضوء على دمج أطر التعاون مثل مذكرات التفاهم والدورات التدريبية المشتركة في التشريعات الكويتية، وتحديد الإشارة إلى القانون 72 لسنة 2020.

السيد جميل زايد، مدير المنافسة في وزارة الصناعة والتجارة والتموين في الأردن: شدد على أهمية الحوكمة التنافسية كجزء من السياسة العامة. ووصف البيئة الاقتصادية في الأردن، مشيراً إلى محدودية مشاركة الدولة في الاقتصاد وتطبيق قوانين المنافسة على الجهات العامة والخاصة. وأشار إلى التحديات في الدول العربية الأخرى حيث يتم استبعاد الشركات المملوكة للدولة من قوانين المنافسة، مما يعيق المنافسة الفعالة.

السيد أحمد محمد عمر، مستشار الوزير للشؤون العربية والمسئول عن ملف حماية المستهلك: ناقش مراحل تطوير قانون المنافسة في جيبوتي. وشدد على حرية تحديد أسعار السلع والخدمات وتشكيل لجنة وطنية تضم وزارات متعددة لمراقبة أنشطة السوق. وأضاف أن جيبوتي تعكف أيضاً على صياغة قانون شامل لحماية المستهلك بالتعاون مع هيئة المنافسة بالكوميسا.

السيد محمود صالح عامر، رئيس المنطقة الشرقية لمجلس المنافسة الليبي: ركز على أهمية دعم وتشجيع السياسات التنافسية في الدول العربية، مؤكداً على فوائدها بالنسبة للكفاءة الاقتصادية وربحية المستهلك. وحدد عدة عناصر أساسية لدعم المنافسة، بما في ذلك الأطر المؤسسية الفعالة، والدعم التشريعي، وقوانين مكافحة الفساد، ونشر ثقافة المنافسة. كما تناول حاجة الهيئات التنظيمية للتعامل مع التدخلات في السوق، والترتيبات الاستثنائية للممارسات غير القانونية، والتحديات الجديدة التي تطرحها الأسواق الرقمية.

7) الجلسة الختامية: سُبُل المضي قُدماً لتعزيز المنافسة في المنطقة العربية

أقيم منتدى المنافسة العربي الخامس في العاصمة تونس، جمهورية تونس، على مدار يومين. وشهد الحدث مشاركة ممثلين من سلطات المنافسة العربية والدولية، بالإضافة إلى خبراء وأكاديميين وطنيين ودوليين، الذين شاركوا في المنتدى سواءً حضورياً وافتراضياً. وشارك

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



أكثر من 17 خبيراً خبراتهم القيمة في أربعة جلسات، حيث قدموا دراسات حالة وناقشوا أفضل الممارسات بهدف تحسين أنظمة حماية المنافسة في المنطقة العربية.

في ختام المنتدى، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) نتائج الاستبيان الذي تم توزيعه على سلطات المنافسة في الدول الأعضاء، والذي يشمل مجموعة من الأنشطة والمبادرات التي تهدف إلى دعم سياسات المنافسة في المنطقة العربية. وقد تم الاتفاق على تنفيذ الأنشطة والمبادرات التالية في المرحلة المقبلة.

- العمل على بناء القدرات للدول الأعضاء لتعزيز سياسة المنافسة على مستوى المنطقة العربية. ومن بين المواضيع الرئيسية التي تم التوافق عليها في بناء القدرات هي: الدراسات السوقية المتعلقة بسياسات المنافسة، عمليات التركيز الاقتصادي، العطاءات الحكومية، مهارات التحقيق والتحليل الاقتصادي، مراجعة وتحديث التشريعات والسياسات المتعلقة بالمنافسة، الدراسات القطاعية وأساليب التحري عن الممارسات المخلة بالمنافسة، سياسة المنافسة الواجب اعتمادها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، عمليات ضبط الممارسات المخلة بالمنافسة، الحياد التنافسي، حملات التوعية وتدريب لكوادر المنافسة والقضاة.
- العمل على تقديم الخدمات الاستشارية الفنية للدول الأعضاء لتعزيز قانون وسياسة المنافسة في المنطقة العربية. والمجالات المحددة التي تحتاج إلى خدمات استشارية فنية هي: قوانين حماية المنافسة، عمليات الاندماج والاستحواذ، المنافسة في مجال الرقمنة، الابتكار والبحث والتطوير، الحماية القانونية للشركات، إعداد الأدلة التعريفية وأدوات نشر ثقافة المنافسة، ربط المنافسة بالتنمية المستدامة، تعزيز الأمن الغذائي من خلال المنافسة، تعزيز التنافسية في جميع مجالات التجارة الداخلية.
- العمل على نشر مواد بحثية حول اتجاهات سياسات المنافسة في المنطقة العربية مع التركيز على عدة مواضيع منها: دراسات السوق وحالات الاندماج والاستحواذ والتكتلات، إنفاذ القانون، الحياد التنافسي، ونشر ثقافة المنافسة، تأثير المنافسة على النظام الاقتصادي، الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في مجال المنافسة والتنمية المستدامة، علاقة سياسة المنافسة بسياسات الدولة المختلفة، التركيزات الاقتصادية العابرة للحدود، وغيرها.
- العمل على تقييم شامل للفجوات المؤسسية من الاسكوا على المستويين القانوني والتنفيذي، لضمان الامتثال الفعال للوائح المنافسة.
- العمل على مواءمة قوانين المنافسة على مستوى المنطقة العربية.
- العمل على اطلاق مبادرات تركز على إشراك الشباب العربي لرفع مستوى الوعي حول المنافسة من خلال برامج تعليمية وورش عمل وحملات مصممة لهم.
- العمل على تطوير مبادئ توجيهية وبرامج موحدة لدعم نشر ثقافة المنافسة في المنطقة العربية.
- اطلاق واعتماد زيارات ميدانية أو برامج تبادل لاكتساب رؤى من أفضل الممارسات والخبرات في أطر سياسات المنافسة المطبقة.
- العمل على انشاء قاعدة بيانات او منصة مشتركة لمختلف قرارات ومنشورات هيئات المنافسة العربية.

تم ايضاً الاتفاق على مقترحات إضافية لتعزيز سياسة المنافسة وتشمل:

- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال المنافسة وحماية المستهلك وكافة القطاعات المتعلقة.
- نشر ثقافة المنافسة على المستوى المحلي والعربي، وتوفير الآليات والوسائل المساعدة على ذلك.

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



- حماية المستهلك من الاحتكار والاثار السلبية على السوق.
- إنشاء آلية أو مفوضية موحدة للمنافسة في الدول العربية.
- عقد برامج تدريبية/اجتماعات ربع سنوية حول الحالات التي تعتبر تجارب ناجحة في الدول العربية لتعزيز المنافسة، بهدف نقل تجارب الدول أو معالجة المسائل التي تتطلب حلولاً خاصة ولها تجارب في هذا الجانب.

III. جدول الاعمال

اليوم الأول: 22 أيار/مايو 2024	
التسجيل	9:00-08:30
الكلمات الافتتاحية والملاحظات الاستهلاكية	9.45-9.00
• كلثوم رجب قزاح، وزيرة التجارة وتنمية الصادرات، تونس • حسان القيزاني، رئيس مجلس المنافسة التونسي • طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) • ربيكا غرينسيان، الأمينة العامة، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) • فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي • ويلارد مويمبا، الرئيس والمدير التنفيذي، مفوضية المنافسة للكوميسا	جلسة مفتوحة/بيث مباشر
جلسة خاصة: الشباب العربي في ميدان المنافسة (الجامعات المحلية في تونس)	10:15-9:45
وُجّهت الدعوة إلى الجامعات المشاركة من تونس لإعداد دراسة حالة أصلية حول موضوع متعلق بنشر ثقافة المنافسة. وخلال هذه الجلسة الاحتفالية الخاصة، ستُمنح جوائز للفائزين في تحدي المنافسة.	جلسة مفتوحة/بيث مباشر
استراحة قهوة والتقاط صورة جماعية	10:30-10:15

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إدماج البلدان كرامة الإنسان



الجلسة الأولى: نشر ثقافة المنافسة في المنطقة العربية وتحليل التحديات أمام سلطات المنافسة الصغيرة والناشئة

12.30-10.30

جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً

تُعَدّ عملية نشر ثقافة المنافسة كحجر أساس في إنفاذ قانون المنافسة، وتُعتبر السبيل الرئيسي لإرساء ثقافة سليمة للمنافسة. وفي هذا المجال، يمكن لوكالات المنافسة أن تشارك في أنشطة متنوعة، تشمل إجراء الدراسات، وتعزيز الاتصال مع الوكالات الحكومية، وتنظيم مبادرات التوعية، وتثقيف أصحاب المصلحة بشأن أهمية الوكالة ورسالتها، وشرح قوانين المنافسة، وغيرها من أنشطة التوعية.

تتناول هذه الجلسة مبادرات وجهود نشر ثقافة المنافسة، والتي تهدف إلى تعزيز هذه الثقافة بشكل قوي وفعل في العالم العربي. وتشمل المناقشات استكشاف الاستراتيجيات والتحديات في سبيل تعزيز المنافسة في المنطقة، مع إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتحديات التي تواجهها هيئات المنافسة الصغيرة والناشئة. وسيُثري المحاورون النقاش بوجهات النظر الدولية والإقليمية والوطنية، وبالمثله.

منسق الجلسة: مجلس المنافسة التونسي

ميسر الجلسة: محمد منصر، النائب الثاني للرئيس، مجلس المنافسة التونسي

المتحدثون:

- محمد شيخ رحو، مقرر عام، مجلس المنافسة التونسي
- ماريان مكماتوس، مستشارة أولى، برنامج تطوير القانون التجاري (CLDP)، مكتب المستشار العام في وزارة التجارة الأمريكية
- ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا
- خوان لويس كروسيلغي، رئيس قسم بناء القدرات والخدمات الاستشارية، فرع سياسات المنافسة والمستهلكين، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- سعيد خشيدة، خبير في شؤون المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

التطورات في الدول الأعضاء

نقاش مفتوح

استراحة غداء

1:30-12:30

الجلسة الثانية: التضافر والتعاون بين سلطات المنافسة في المنطقة العربية

3:30-1:30

جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً

يشجع التنسيق والتعاون بين سلطات المنافسة العربية على وضع إطار يعزز الممارسات التجارية العادلة ويمنع السلوكيات المناهضة للمنافسة ويعزز الكفاءة الاقتصادية، لا سيما في ضوء المعاملات العابرة للحدود التي تنفذها الشركات. وتستمد أفكار النقاش من أحدث تقارير الإسكوا، "الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إرهاب البلدان كرامة الإنسان



الدول العربية"، الذي يخصص فصلاً كاملاً لتقييم تشريعات المنافسة في المنطقة، إلى جانب موجز قطري لكل بلد عربي.

ومن المرجح أن يتناول الخبراء قضايا مثل المخاوف المرتبطة بالمنافسة جراء المعاملات العابرة للحدود وتأثيرها على التكامل الاقتصادي الإقليمي، ودور التشريعات المنسقة في اعتماد المبادئ الأساسية للمنافسة لخلق فرص متكافئة للشركات في جميع أنحاء المنطقة، ولتسهيل التعاون بين سلطات المنافسة. وستتناول الجلسة الجهود التعاونية اللازمة بين الدول العربية لمعالجة هذه المخاوف.

منسق الجلسة: الإسكوا

ميسر الجلسة: طارق العلمي، مدير مجموعة الحوكمة ودرء النزاعات، الإسكوا
المتحدثون:

- فريدريك جيني، رئيس لجنة المنافسة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
- ويلارد مومبا، الرئيس والمدير التنفيذي لمفوضية المنافسة، الكوميسا
- ناتالي خالد، منسقة مشاريع المنافسة وحماية المستهلك والتخطيط الوطني والتنمية، مسؤولة الشؤون الاقتصادية، الإسكوا
- تيريزا موريرا، مسؤولة فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك، شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- هايا إبراهيم العنبر، رئيسة وحدة الشراكات والعلاقات الدولية، الهيئة العامة للمنافسة، المملكة العربية السعودية.
- حسام الدين التويتي، مدير عام المنافسة والأبحاث الاقتصادية، وزارة التجارة وتنمية الصادرات، تونس

التطورات في الدول الأعضاء

نقاش مفتوح

اليوم الثاني: 23 أيار/مايو 2024

التسجيل	9.00-8.30
الجلسة الثالثة: سياسات المنافسة والسياسات الصناعية في المنطقة العربية شهد الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يُنفذ في إطاره قانون المنافسة تحولات كبيرة على مدى العقد المنصرم. وحفزت قوى العولمة والتركيز المتجدد على السياسة الصناعية المطالب باتباع نهج أكثر قابلية للتكيف والاستجابة لسياسة المنافسة، لا سيما بالنسبة للعديد من البلدان العربية التي تمرّ بإصلاحات اقتصادية هيكلية.	11.00-9.00 جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إدماج البلدان كرامة الإنسان



وستتناول الجلسة التحديات التي تواجهها هيئات المنافسة، لا سيما تلك المنشأة حديثاً، في التفاعل بين سياسات المنافسة والسياسات الصناعية، والحلول الممكنة لهذه التحديات. وتناقش أيضاً كيفية تحسين أطر وآليات التفاعل بين هيئات المنافسة وواضعي السياسات الصناعيين، بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه هيئات المنافسة لكي تتعامل الحكومات على نحو أفضل مع التغيرات الاقتصادية الأخيرة. وتمتد الجلسة لتشمل الجانب الأساسي للحياد التنافسي ودوره في تعزيز المنافسة العادلة وسط الأوضاع الاقتصادية المتطورة.

منسق الجلسة: منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

ميسرة الجلسة: أكاري ياماموتو بونانفان، مسؤولة الشؤون القانونية، منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المتحدثون:

- وليد القاني، مقرر، مدير عام، مجلس المنافسة التونسي
- محمد أبو حيدر، مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة، لبنان
- ناتالي هارسدورف، المديرية العامة، هيئة المنافسة النمساوية
- دينا واكد، أستاذة، كلية الحقوق في جامعة Sciences Po
- فرانسوا سوتي، الرئيس التنفيذي لشركة LRACG للاستشارات

التطورات في الدول الأعضاء

نقاش مفتوح

استراحة قهوة

11:00-11:30

الجلسة الرابعة: دور سلطات المنافسة في تعزيز الحياد التنافسي

قد تنشأ تشوهات كبيرة في السوق عندما تستفيد بعض المؤسسات من المزايا التنافسية غير المبررة التي تمنحها إجراءات الدولة، على سبيل المثال على أساس ملكيتها أو جنسيتها أو نشاطها في السوق. ويمكن لهذه التشوهات أن تمنع المنافسة من تحقيق إمكاناتها في النمو الاقتصادي والإنتاجية والابتكار. وعلى وجه الخصوص، فإنها قد تحبط الاستثمار، وتخلق حالة من عدم اليقين التنظيمي، وتشجع الولايات القضائية الأخرى على تبني تشوهات مماثلة تقوض تكافؤ الفرص على مستوى العالم. ولسلطات المنافسة دور تلعبه في تعزيز تطبيق مبادئ الحياد التنافسي، بما في ذلك معالجة التشوهات من خلال أدوات الإنفاذ الخاصة بها، والدعوة إلى الحياد في إجراءات الدولة التي تتراوح بين الإعانات والمشتريات.

ستقدم هذه الجلسة مفهوم الحياد التنافسي وتكشف كيف قامت السلطات في المنطقة وخارجها بتعزيز الحياد التنافسي لمساعدة الحكومات على تطوير المرونة في الأسواق الرئيسية.

11:30-12:30

جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً

منتدى المنافسة العربي الخامس

23-22 أيار/مايو 2024
تونس



إدماج البلدان كرامة الإنسان



منسق الجلسة: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
ميسر النقاش: أنطونيو كابويانكو، نائب رئيس قسم المنافسة، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
المتحدثون:

- مريم مزغني مالوش، خبيرة اقتصادية أولى، البنك الدولي
- محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة المصري
- محمد أمين القابسي، قاض عدلي، تونس
- تورين توفت، خبير أول، المفوضية الأوروبية
- ويليام فريدمان، محامي ادعاء، الفريق العامل المعني بالسلوك المدني، شعبة مكافحة الاحتكار، وزارة العدل الأمريكية
- فيتوريا تيسي، خبيرة منافسة أولى، هيئة المنافسة الإيطالية

التطورات في الدول الأعضاء
نقاش مفتوح

استراحة غداء

2:30-1:30

الجلسة الختامية: سُبُل المضي قُدماً لتعزيز المنافسة في المنطقة العربية
منسقو الجلسة: الإسكوا والشركاء

يعرض المشاركون خلال هذه الجلسة الدروس المستفادة ومجالات التدخل الرئيسية اللازمة للنهوض بالمنافسة في المنطقة العربية. وتسعى هذه الجلسة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن توصيات محددة لتعزيز نشر ثقافة المنافسة وتحفيز سياسات المنافسة وإنفاذها في الدول الأعضاء.

3:00-2:30

جلسة مفتوحة/حضورياً وافتراضياً